الأمم المتحدة S/PV.9881

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9881**

الثلاثاء، 18 آذار/مارس 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة لاسن	(الدانمرك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	باكستان	السيد أكرم
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيد كانو
	الصومال	السيد عثمان
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد بونافون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شي
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا سعادة السيد ماجد عبد العزيز، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد فليتشر.

السيد فليتشر (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بفرصة إطلاع المجلس على آخر المستجدات بشأن هذه الأزمة الإنسانية.

بين عشية وضحاها، تحققت أسوأ مخاوفنا. لقد استؤنفت الغارات الجوية في جميع أنحاء قطاع غزة بأكمله، مع ورود تقارير غير مؤكدة عن مقتل المئات من الأشخاص وإصدار القوات الإسرائيلية أوامر إخلاء جديدة. مرة أخرى، يعيش سكان غزة في خوف شديد. لقد دُمرت المكاسب المتواضعة التي تحققت خلال وقف إطلاق النار. ولا يزال العاملون في المجال الإنساني موجودين في الميدان. وأنا على اتصال وثيق معهم. إنهم مستعدون لتقديم الدعم المنقذ للحياة للناجين وتنفيذ مهمتنا الإنسانية. ويجب أن يُسمح لنا بذلك.

في الشهر الماضي، زرت الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل لمقابلة الناجين والعاملين في الخطوط الأمامية والسلطات. وفي إسرائيل، التقيت في كيبوتس نير عوز بالناجين من الهجمات المروعة التي قادتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ولن أنسى أبداً زيارتي إلى هناك. لقد قُتل واحد من كل أربعة أشخاص هناك أو أُخذوا رهائن. وفي الضفة الغربية، التقيت بعائلات هُدمت منازلها وتواجه تهديدات يومية بالإخلاء والتهجير القسري. غير أن رحلتي تزامنت مع بعض أفضل أيام غزة الأخيرة. فقد كان وقف إطلاق النار ساري المفعول. وكان العاملون في المجال الإنساني يوصلون حمولات مئات الشاحنات كل يوم

وينقذون الأرواح ويعيدون الأمل. لقد أثبتنا أنه عندما يُسمح لنا بذلك، يمكننا تقديم المساعدات على نطاق واسع – ولكن الحال لم يعد كذلك.

واليوم، يؤسفني أن أبلغكم بأنه بالإضافة إلى استئناف الغارات الجوية المكثفة، تمنع السلطات الإسرائيلية منذ 2 آذار/مارس إيصال جميع الإمدادات المنقذة للحياة – الغذاء والأدوية والوقود وغاز الطهي – إلى 2,1 مليون شخص. وقوبلت طلباتنا المتكررة لحمل المساعدات المكدسة في معبر كرم أبو سالم برفض منهجي. والطعام يتعفن والأدوية تنتهي صلاحيتها. ولم يتم إطلاق سراح أي رهائن آخرين. ولم تستمر سوى عمليات الإجلاء الطبي وتناوب الموظفين العاملين في المجال الإنساني، وحتى هذه العمليات توقفت اليوم.

خلال فترة وقف إطلاق النار، زدنا الدعم بعد أكثر من عام من عدم التمكن من إيصال سوى مساعدات شحيحة جدا. ويؤدي تعليق المساعدات والمواد التجارية إلى تبديد ما حققناه من تقدم خلال تلك الفترة الوجيزة. ويجري الآن تقنين الموارد الأساسية اللازمة للبقاء على قيد الحياة. وقطعت إسرائيل الكهرباء عن محطة تحلية المياه في جنوب قطاع غزة، مما يحد من وصول المياه النظيفة إلى 600 000 شخص. وارتفعت أسعار السلع الأساسية. فقد زادت أسعار الخضروات في شمال غزة بواقع ثلاثة أضعاف. وأُغلقت ستة مخابز مدعومة من برنامج الأغذية العالمي بسبب نقص غاز الطهي. وتحذر منظمة الصحة العالمية من أن الأخطار على الصحة العامة لا تزال مرتفعة جدا، بما في ذلك الأمراض المعدية الناجمة عن الاكتظاظ وسوء خدمات الصرف الصحي. وسيكون لهذا الحصار التام الذي يمنع وصول المساعدات المنقذة للحياة والسلع الأساسية والسلع التجارية تأثير كارثي على سكان غزة الذين لا يزالون يعتمدون على التدفق المستمر للمساعدات إلى القطاع.

وفي ظل عزل غزة عن العالم مجدداً، أصبحت قدرتنا على تقديم المساعدات والخدمات الأساسية أكثر صعوبة. ومستويات تمويل الاستجابة منخفضة للغاية. ونشهد فرض قيود متزايدة على الشركاء من المنظمات غير الحكومية الذين يقومون بدور بالغ الأهمية في عملية الإغاثة ليس في غزة وحدها، ولكن أيضًا في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومنذ دخول تشريع الكنيست حيز التنفيذ رسميًا في 30 كانون الثاني/يناير 2025، لم يعد بإمكان الموظفين الدوليين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التناوب على دخول غزة والخروج منها. كما خُفضت المبالغ النقدية التي يمكن للعاملين في المجال الإنساني إدخالها غزة إلى نصف ما كانت عليه في السابق – وهو أقل بكثير مما هو مطلوب لتغطية حتى النفقات الأساسية للتناوب لمدة ستة أسابيع. وفي 9 آذار/مارس، سنت السلطات الإسرائيلية قواعد تسجيل جديدة للمنظمات الدولية غير الحكومية التي تقدم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وإذا ما طُبقت، فإن هذه القواعد ستفرض شروطًا صارمة وستعطل عمليات الإغاثة بشكل كبير. كما يدرس الكنيست الإسرائيلي مشروع قانون لفرض ضرائب كبيرة على التبرعات من دول ثالثة للمنظمات غير الحكومية الإسرائيلية، بما في ذلك المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان. وإذا تم تنفيذ ذلك، فإنه سيؤدي إلى زيادة تآكل عدد الشركاء الذين لديهم القدرة على تنفيذ تدخلات في مجال الحماية. فقد رفع العديد من المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية قضايا

قانونية تتعلق بهدم المنازل وعمليات الإخلاء القسري. كما أن أنشطة تلك المنظمات توفر وجودا وقائيا فيما يتعلق بعنف المستوطنين.

ونواصل توزيع ما تبقى من إمدادات داخل غزة على من هم في أمس الحاجة إليها. وننقل المياه بالشاحنات حيثما استطعنا ونوفر حصصاً غذائية مخفضة ونوزع مواد الإيواء. ونواصل دعم المستشفيات بالإمدادات وفرق الطوارئ الطبية وإجلاء المصابين إلى المستشفيات في غزة. ويفيد شركاؤنا في مجال التعليم بأن العمل مستمر حاليا في حوالي 631 مكاناً تعليمياً مؤقتاً في جميع أنحاء قطاع غزة، وهي تدعم أكثر من 000 172 طالب وطالبة. ولكن لا يمكننا الاستمرار في ذلك لفترة أطول ما لم تُفتح المعابر مرة أخرى لدخول المساعدات.

أثبت وقف إطلاق النار الذي دام 42 يومًا ما هو ممكن. فقد أمكننا إيصال المساعدات ووسعنا نطاق هذه المساعدات بسرعة وفعالية. وأُفرج عن 30 رهينة وجثث ثمانية رهائن متوفين و 583 معتقلا فلسطينيا خلال تلك الفترة. وأمكن السيطرة على النشاط الإجرامي في غزة، مما قلل من عمليات نهب المسلحين الفلسطينيين لقوافل المساعدات الإنسانية. ودخلت أكثر من 000 4 شاحنة مساعدات أسبوعياً إلى غزة. وأمكننا الوصول إلى أكثر من مليوني شخص وأُنشئت 540 نقطة لتوصيل المياه ووزع شركاء الأمم المتحدة في المجال الإنساني وغيرهم 000 113 خيمة على الأسر وتجاوزنا أهدافنا في التطعيم ضد شلل الأطفال، حيث وصلنا إلى أكثر من 000 600 طفل. وزاد عدد مجموعات لوازم الأمومة لتدعم 000 5 حالة ولادة وجرى توزيع الآلاف من مجموعات لوازم ما بعد الولادة للأمهات والمواليد الجدد. وذلك يثبت ما هو ممكن عندما يُسمح لنا بالقيام بعملنا. ولا يمكننا أن نقبل العودة إلى ظروف ما قبل إطلاق النار أو الحرمان الكامل من الإغاثة الإنسانية، ويجب ألا نقبل بذلك. فيجب حماية المدنيين. ويجب تلبية احتياجاتهم الأساسية. ويجب احترام القانون الدولي.

لديّ أيضا شواغل كبيرة بشأن حماية المدنيين في الضفة الغربية. لقد أصبح الوضع هناك أزمة ملحة يجب معالجتها بالاهتمام الدولي اللازم. فمنذ بداية هذا العام، قُتل 95 فلسطينيًا، من بينهم 17 طفلا، وأصيب 869 فلسطينيًا، من بينهم 179 طفلا. واستأنف الجيش الإسرائيلي عملياته الواسعة النطاق في شمال الضفة الغربية، حيث نشر الدبابات للمرة الأولى منذ عقدين. وأسفرت تلك العمليات عن تهجير ما مجموعه 000 40 فلسطيني، بما في ذلك من مخيمات اللاجئين والمدن. ودُمرت البنى التحتية المدنية على نطاق واسع. وفي المنطقة جيم، لا يزال أفرد المجتمعات المحلية الفلسطينية يُجبرون على الخروج من أراضيهم بفعل التوسع الاستيطاني وعنف المستوطنين وهدم المنازل. وشن المئات من المستوطنين الإسرائيليين هجمات واسعة النطاق على القرى الفلسطينية وأحرقوا المنازل ودمروا الممتلكات. وهناك أكثر من 800 عائق أمام التنقل، بما في ذلك أكثر من 20 بوابة طرق جديدة وإغلاق نقاط التفتيش، مما يعرقل بشدة وصول الفلسطينيين إلى العمل وحصولهم على الرعاية الصحية والخدمات الأساسية. كما تستمر القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية في منع آلاف المصلين الفلسطينيين من الوصول إلى الأماكن المقدسة.

يجب أن تحدث حالا ثلاثة أمور.

أولا وقبل كل شيء، يجب السماح بدخول المساعدات الإنسانية والضروريات التجارية إلى غزة. إن منع إمدادات الطعام والماء والدواء عن الأشخاص الذين يحتاجون إليها أمر غير معقول. كما أنه يتعارض مع القانون الدولي الإنساني والتدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية.

ثانيا، يجب علينا تجديد وقف إطلاق النار. لقد قُتل أكثر من 000 48 فلسطيني، وفُقد الآلاف غيرهم. وقُتل أكثر من 200 1 إسرائيلي. وأصيب أكثر من 000 100 فلسطيني، وأصيب العديد منهم بجروح غيّرت حياتهم. ويجب أن تتوقف هذه العودة الفجائية إلى الأعمال العدائية. ويجب أن تنتهي معاناة شعوب المنطقة. إن تجديد وقف إطلاق النار هو أفضل وسيلة لحماية المدنيين في غزة والأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل ولإطلاق سراح الرهائن والمحتجزين والسماح بدخول المساعدات والإمدادات التجارية.

ثالثا، يجب تمويل الاستجابة الإنسانية. لقد تلقينا 4 في المائة فقط مما هو مطلوب. وليس لدينا حتى ما يكفي لتجاوز هذا الربع من العام.

في الختام، تحضرني رسالة رأيتها مكتوبة على سبورة بيضاء في مستشفى بغزة، كتبها طبيب قُتل فيما بعد – رسالة علقت في ذهني: "من سيبقى للنهاية سيحكي القصة كاملة. تذكرونا فقد قدمنا كل شيء" .

فهل سنتمكن من القول إننا فعلنا ما في وسعنا؟

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد فليتشر على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أعرب عن تقديري للسيد فليتشر على إحاطته الواقعية والمثيرة للقلق.

طلبت الجزائر عقد هذه الجلسة لتناول الحصار المفروض على غزة، لكن التطورات الأخيرة جعلت هذه الجلسة ملحة وضرورية على نحو أكبر، إذ نشهد فصلا آخر من فصول العقاب الجماعي الذي يُفرض على سكان غزة. فليست هذه إحاطة معتادة بشأن المعاناة المستمرة التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون في غزة. وليس هذا مجرد تقرير عن الحرمان؛ بل إنه نداء من أجل العدالة ضد سلطة الاحتلال الإسرائيلي التي تستخدم التجويع سلاحا للحرب. وهذه، بلا شك، جريمة حرب. وقد آن أوان المساءلة. فلا أحد فوق القانون.

ولم يعد بإمكان العالم اليوم أن يتجاهل الواقع المرير للاحتلال الإسرائيلي. ولم يعد من الممكن اليوم إخفاء الحقيقة، التي يتم تجاهلها منذ فترة طويلة، بشأن الاحتلال الإسرائيلي. ونحن الجزائريين ندرك ونفهم قسوة الاحتلال وقمعه لأننا قاسيناه لمدة أكثر من 130 عاما. ولا يزال الاحتلال، وهو أفظع وأبشع الفصول في التاريخ الحديث، يعيث فسادا ويجب إنهاؤه أينما وُجد.

قبل أكثر من أسبوعين، لم يُسمح ولو لشاحنة واحدة من المساعدات بالدخول إلى غزة – ولا حتى شاحنة واحدة. وهذا الحصار المتعمد، الذي يتزامن توقيته مع شهر رمضان المبارك، مسعى متعمد لكسر صمود الشعب الفلسطيني. وبعد المعاناة من الجوع منذ حوالي 18 شهرا، رأى 80 في المائة من سكان غزة مصادر غذائها تتلاشى. ولكن دولة الاحتلال الإسرائيلي تستخدم المياه كسلاح حرب، كما لو أن تجويع

الناس لا يكفي. وتشير تقارير اليونيسف إلى أنه لا يحصل سوى واحد من كل 10 أشخاص في غزة على مياه نظيفة، كما اتخذت إسرائيل خطوة قطع إمدادات الكهرباء عن غزة. والنتيجة هي أن محطة تحلية المياه الوحيدة في غزة على وشك الإغلاق، مما يترك السكان الذين يعانون أصلا من الضعف دون مياه نظيفة. فهل سننتظر حقا حتى يموت مزيد من الأشخاص بسبب الجوع والأوبئة؟

إن الأمر لا يتعلق بحجب المساعدات فحسب، بل يستهدف الاحتلال الإسرائيلي النظام الغذائي في غزة بأكمله، فأصبح من المستحيل على الناس إطعام أنفسهم اليوم ومن الصعب جدا أن يعيلوا أنفسهم في المستقبل. وأفاد مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء، السيد مايكل فخري، بأن إسرائيل لا تعرقل المساعدات فحسب؛ بل تقوم بتفكيك البنية التحتية الغذائية في غزة بشكل منهجي. وعلاوة على ذلك، بعد مهاجمة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى – وهي العمود الفقري للمساعدة الإنسانية في غزة – فرضت إسرائيل، باعتبارها قوة احتلال، قيودا جديدة على جميع المنظمات غير الحكومية، وبالتالي وضعت عقبات إدارية جديدة أمام قدرتها على العمل ومساعدة الشعب الفلسطيني. وأدانت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية هذه الخطوة عن حق، ووصفتها بأنها محاولة متعمدة لإسكات منظمات الإغاثة الدولية وعزل الأصوات الفلسطينية عن المجتمع العالمي.

وفي خضم هذه الكارثة الإنسانية، استباحت قوات الاحتلال الإسرائيلية بكل وقاحة قتل الفلسطينيين متجاهلة تماما اتفاق وقف إطلاق النار. وفي الليلة الماضية تحديدا، شنت القوات الإسرائيلية سلسلة من الغارات الجوية العشوائية في جميع أنحاء غزة، مما أسفر عن مقتل أكثر من 400 شخص، معظمهم من النساء والأطفال. ومرة أخرى، يستخدم الساسة الإسرائيليون الدم الفلسطيني كأداة في حساباتهم السياسية. وندين بشدة هذه الهجمات التي تشكل انتهاكا لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه قبل شهرين، ونذكر جميع الأطراف بأن القرار 2735 (2024) يضمن استمرار وقف إطلاق النار ما دامت المفاوضات جارية. ونؤكد أيضا على مسؤولية الوسطاء – الولايات المتحدة ومصر وقطر – في ضمان الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار.

وقد تحدثت محكمة العدل الدولية عن هذه المسألة. وفي تدابيرها التحفظية، أمرت محكمة العدل الدولية إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة على الفور لضمان إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة إلى سكان غزة دون عوائق. يشمل ذلك توفير الخدمات الأساسية مثل الغذاء والماء والكهرباء والوقود والرعاية الطبية والصرف الصحي. وقد دعا المجلس نفسه في قراراته إلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق. ومع ذلك، لا تواصل سلطة الاحتلال الإسرائيلي تجاهل القانون الدولي وحسب، بما في ذلك القرارات التي اتخذها المجلس، بل تواصل قتل المدنيين الفلسطينيين الأبرياء دون تمييز.

ونتساءل ماذا سيقول أولئك الذين يتذرعون باستمرار بحق إسرائيل المزعوم في الدفاع عن النفس رداً على هذه الوحشية وعلى هذه الفظائع في غزة. إننا نشهد إهانة ممنهجة للكرامة الإنسانية، وتجريداً متعمداً للحق في الحياة والغذاء والماء والكرامة الإنسانية الأساسية. إننا نشهد في غزة زوال القيم والمبادئ التي يجب أن تكون أساس النظام الدولي – المساواة والإنسانية والعدالة. إننا نشهد في غزة جبن ووحشية الاحتلال

الإسرائيلي على مرأى ومسمع من الجميع دون أي اعتبار لأرواح الأبرياء. وفي ظل هذا الصمت، وأمام هذه الفظائع، باتت صلة المجلس بها موضع تساؤل جدي. فهل سيتجرأ يوماً ما على تحمل المسؤولية؟ وهل سيتحرك يوماً ما لوقف هذه الإبادة الجماعية والحفاظ على ما تبقى من مصداقيته، إن بقي منها شيء؟

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر وكيل الأمين العام فليتشر على إحاطته الرصينة بشأن آخر التطورات في غزة.

يتطلب حجم الدمار والخسائر في الأرواح اهتمامنا وتحركنا الفوريين. لقد وصلت الكارثة الإنسانية التي تتكشف فصولها في غزة إلى درجة من الشدة لم يسبق لها مثيل. ونعرب عن بالغ قلقنا إزاء القرار غير المعقول الذي اتخذته إسرائيل في 2 آذار/مارس بوقف المساعدات الإنسانية في غزة، وهي منطقة يعاني فيها أكثر من مليوني شخص، من بينهم مليون طفل، من صعوبات جمة للبقاء على قيد الحياة. إن تعليق العمليات الإنسانية في الوقت الذي تبلغ فيه الاحتياجات الإنسانية أشدّها يهدد بانهيار الاستجابة الإنسانية الهشة أصلاً.

لا يمكن الاستغناء عن دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وخدماتها لا غنى عنها لبقاء ملايين الفلسطينيين على قيد الحياة. إننا نرفض بشكل قاطع استخدام إسرائيل للتجويع كسلاح وأي محاولة لاستخدام المساعدات الإنسانية كورقة مساومة في مفاوضات وقف إطلاق النار. يمثل ذلك استمراراً للانتهاك الجسيم للقانون الدولي واستغلال المساعدات الإنسانية كأداة. وكما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة، السيد غوتيريش، وهو محق في ذلك، فإن المساعدات الإنسانية غير قابلة للتفاوض؛ فهي يجب أن تتدفق دون عوائق، كما يقتضي القانون الدولي والكرامة الإنسانية الأساسية.

إن إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بموجب القانون الدولي بضمان وصول المدنيين إلى السلع والخدمات الأساسية، بما في ذلك المساعدات الإنسانية. ونعرب عن إدانتنا بأشد العبارات للغارات الجوية الإسرائيلية على غزة اليوم، والتي أودت بحياة أكثر من 400 شخص بريء، مسجلةً بذلك أحد أكثر الأيام دموية منذ بدء النزاع. إن مثل هذه الهجمات العشوائية على السكان المدنيين ليست أمراً لا يمكن الدفاع عنه أخلاقياً فحسب، بل تشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني. ويهدد هذا التصعيد الخطير بجرّ المنطقة مرة أخرى إلى حرب شاملة في وقت تشتد فيه الاحتياجات الإنسانية.

ويجب أن نتصدى للعنف المتصاعد في الضفة الغربية، حيث تكثفت عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي بشكل كبير، مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال. بالإضافة إلى ذلك، يمثل التوسع غير القانوني للمستوطنات وهدم المنازل والعنف المنهجي ضد المدنيين الفلسطينيين نمطاً خطيراً من العدوان الذي يهدد بمزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة. إن وقف إطلاق النار بشكل نهائي الآن هو الخطوة الأولى لضمان حماية السكان، بمن فيهم النساء والأطفال، من المزيد من الأذى الجسدي والنفسي. وفي هذا السياق، نؤكد على الأولوية القصوى لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في مرحلتيه الثانية والثالثة تنفيذاً كاملاً، مع ضمان احترام جميع الأطراف، ولا سيما إسرائيل، لالتزاماتها بما يتماشى مع الالتزامات بموجب القانون الدولي.

وبمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، ندعو إلى تهدئة الأوضاع في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، والسماح للمصلين بالوصول إلى المسجد الأقصى المبارك لأداء شعائرهم الدينية بحرية وأمان مع الحفاظ التام على الوضع القانوني والتاريخي القائم للأماكن المقدسة في القدس المحتلة. ويبقى السعي إلى تحقيق سلام عادل وشامل ضرورة استراتيجية لنا. وفي هذا الصدد، فإن إنهاء الاحتلال والاعتراف الكامل بفلسطين حرة وذات سيادة ومستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وفقاً للقرارات ذات الصلة، يبقى الخيار الوحيد المستدام لحل هذا النزاع الذي طال أمده.

يجب على المجتمع الدولي أن يقف ضد أي محاولة لتغيير التركيبة الديموغرافية للفلسطينيين، وتهجيرهم قسراً من مخيماتهم ومدنهم أو ضم أي جزء من الضفة الغربية أو غزة تحت أي ذريعة. وستشكل مثل هذه الأعمال انتهاكات جسيمة للقانون الدولي وتصل إلى حد التطهير العرقي.

وبينما نتداول الأمر في هذه القاعة، فإن سكان غزة، ولا سيما الأطفال والنساء، يعدون الساعات حتى موعد الوجبة التالية، هذا إن أتت أصلاً. تقوم الأمهات بتقنين قطرات الماء بين أسرهن، بينما تسقط القنابل على ملاجئهن. ويقوم العاملون في المجال الطبي بإجراء العمليات الجراحية باستخدام أضواء الهاتف المحمول. هذه ليست مجرد أزمة موارد؛ بل هي أزمة ضميرنا الجماعي.

فلتجسد قراراتنا اليوم إنسانيتنا. فمن واجبنا الأخلاقي حماية أرواح الأبرياء والسعي لتحقيق العدالة والسلام الدائم في المنطقة.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): عُقدت هذه الجلسة لمجلس الأمن لمعالجة الحالة الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة في أعقاب الحصار الإنساني الذي فرضته حكومة دولة إسرائيل. وفي ظل القصف المدمر الذي تعرضت له غزة خلال الـ 24 ساعة الماضية، بات من الواضح أن هذه الجلسة تُعقد في وقت يشهد انتهاكاً مباشراً لوقف إطلاق النار.

وأود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد توم فليتشر، على إحاطته الهامة والرصينة. وتنوه سيراليون باستمرار قيادة الأمم المتحدة وتفاني جميع الكيانات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني استجابةً للأزمة الإنسانية الحادة في قطاع غزة.

لقد مثَّل اتفاق وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه حكومة إسرائيل وحماس في كانون الثاني/يناير تطوراً مهماً يدل على إمكانية المشاركة بحسن نية وإرادة سياسية في تحقيق تقدم ملموس. ولكن على الرغم من أن الاتفاق حدَّ من العنف، إلا أن تحديات خطيرة شابت تنفيذه، وهي تتطلب معالجة عاجلة ومشاركة مستمرة.

والأهم من ذلك أن الحكومة الإسرائيلية علّقت تماماً منذ أكثر من أسبوعين دخول المساعدات الإنسانية والإمدادات التجارية إلى قطاع غزة. إن عواقب هذا الحصار مدمّرة، حيث أدت إلى تعميق معاناة المدنيين وتفاقم الأزمة الإنسانية المتردية أصلاً. والحرمان المتعمد من الغذاء والمياه والإمدادات الطبية والكهرباء، لا سيما عندما يُفرض على السكان المحاصرين الذين يواجهون أصلاً صعوبات بالغة، يشكل في رأينا عقاباً جماعياً – وهو انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة.

ومنذ 2 آذار/مارس، مُنع دخول المساعدات الإنسانية تماماً إلى غزة، مما ترك 1.9 مليون نازح دون غذاء أو رعاية طبية أو أي مساعدات أخرى تحافظ على الحياة. وقد أبلغت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والمنظمات الإنسانية الأخرى عن نقص كبير في الغذاء والدواء والإمدادات الطبية، مما زاد من تفاقم الأوضاع المتردية في الملاجئ والمستشفيات المكتظة. والتقارير الواردة من صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف بشأن حرمان النساء والفتيات من خدمات الصحة الإنجابية لفترات طويلة تثير القلق بشكل خاص، حيث يزيد ذلك من انتهاك حقوقهن في الصحة والكرامة. وقد أدى قطع الكهرباء إلى تفاقم الأزمة، حيث لم تعد المستشفيات والمرافق الصحية قادرة على تشغيل الأجهزة الحيوية المنقذة للحياة. وأدى انهيار المحطة الرئيسية لتحلية المياه وتنقيتها إلى حرمان آلاف الأسر، بما في ذلك الأطفال، من الحصول على مياه الشرب النظيفة، مما أدى إلى تفاقم خطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه وسوء التغذية الحاد.

وبموجب القانون الدولي، تقع على عاتق دولة إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، التزامات واضحة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، تتطلب منها ضمان توفير الإمدادات الغذائية والطبية للسكان المدنيين، والحفاظ على الخدمات الطبية وخدمات المستشفيات، والسماح بعمليات الإغاثة الإنسانية وتسهيلها وتوزيع المساعدات على وجه السرعة. والعرقلة المتعمدة للمساعدات الإنسانية في غزة هي انتهاك خطير لتلك الالتزامات. بالإضافة إلى ذلك، تذكّر سيراليون بالتدابير التحفظية التي أمرت بها محكمة العدل الدولية في العام 2024 في قضية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، والتي تطالب حكومة إسرائيل تحديداً باتخاذ خطوات فورية لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة دون عوائق. ويتحدى استمرار الحصار قرار المحكمة الملزم ويزيد من تعريض السكان المدنيين للخطر.

ويبدو أن هناك نمطا واضحا من السلوك موجها ضد الشعب الفلسطيني ينبغي أن يدفع مجلس الأمن إلى دق ناقوس الخطر، كما فعل آخرون. إن الغارات الجوية التي شنها جيش الدفاع الإسرائيلي على بيت لاهيا شمال قطاع غزة، والتي أفادت التقارير أنها أسفرت عن مقتل عاملين في مجال الإغاثة وصحفيين قبل ثلاثة أيام، تثير مخاوف كبيرة بشأن احتمال تجدد الأعمال العدائية بعد فترة وقف إطلاق النار، مما يزيد من خطر التصعيد الإقليمي وتراجع المكاسب الهشة التي تحققت منذ سريان وقف إطلاق النار.

وأُفيد أيضاً بأن الجيش الإسرائيلي شنّ خلال الليل غارات مكثفة على قطاع غزة، حيث أفيد بمقتل أكثر من 400 فلسطيني. أليست تلك الأفعال فرضا متعمدا لظروف حياة يُقصَد بها إهلاك الشعب الفلسطيني؟ إنني أشير إلى العقاب الجماعي والقتل العشوائي وحجب الغذاء والمياه والإمدادات الطبية الضرورية للبقاء على قيد الحياة. ويجب أن ندق ناقوس الخطر، مثل طائر الكناري في منجم الفحم. فعندما يقترن الحرمان المتعمد من المساعدات الإنسانية بهذا الحجم من المعاناة والنزوح والخطاب المبلغ عنه من كبار المسؤولين دفاعاً عن هذه التدابير، فإنه يثير مخاوف جدية. ويقع على عاتق المجلس والمجتمع الدولي واجب العمل والوفاء بالتزاماته.

وتدعو سيراليون مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان الاستئناف الفوري والكامل للمساعدات الإنسانية إلى غزة واحترام القانون الدولي الإنساني. ونشدد على أهمية ما يلي: أولاً إعادة التأكيد على أن

دولة إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، يجب أن تمتثل لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي الإنساني. ثانياً، من المهم ضمان الامتثال الكامل للتدابير التحفظية لمحكمة العدل الدولية التي تطالب بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. ثالثاً، يجب أن ندعم حماية العاملين في المجال الإنساني الذين يواصلون المخاطرة بحياتهم لتقديم الخدمات الأساسية في ظل قيود صارمة. وتظل الأونروا واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية جهات فاعلة حاسمة في الحفاظ على نظام الرعاية الصحية الهش وتلبية احتياجات الأطفال حديثي الولادة والأطفال الصغار والمرضى المسنين المعرضين للأمراض. وكما قال وكيل الأمين العام توم فليتشر، يجب أن نعود إلى وقف إطلاق النار.

وقد أدانت سيراليون في أول فرصة الأعمال الإرهابية الوحشية التي ارتكبتها حماس والجماعات المسلحة الأخرى ضد المدنيين الإسرائيليين في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ونؤكد من جديد على حظر أخذ الرهائن بموجب القانون الدولي ونطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ونحن واضحون وصريحون في هذه النقطة، مع الإشارة إلى الترتيبات المتفق عليها للإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين التي أقرها المجلس، والتي نتوقع تنفيذها. لذلك نؤكد على ضرورة استمرار العمل الدبلوماسي لتوطيد اتفاق وقف إطلاق النار ومعالجة القضايا العالقة. ويتطلب الحل العادل والدائم لهذه الأزمة الاستعادة الكاملة والفورية لإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، واحترام القانون الدولي والمساءلة، وحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، والتوصل إلى حل سياسي قائم على حل الدولتين، بما يضمن الأمن والتعايش لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

ويجب أن يظل مجلس الأمن ثابتاً في تحمل مسؤوليته في الحفاظ على السلام والأمن والعدالة. فتكلفة التقاعس باهظة للغاية، ولا يمكن ولا يجب تجاهل معاناة الناس في غزة والأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل.

السيدة رودريغيس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم جلسة الإحاطة اليوم، وأشكر وكيل الأمين العام فليتشر على إحاطته الرصينة.

يستقبل الفلسطينيون شهر رمضان آخر يتسم بالحرمان وتجدد الدمار. فقد أفيد بمقتل أكثر من 400 فلسطيني خلال الـ 24 ساعة الماضية. ومن المفارقات أن الفلسطينيين في هذا الشهر الفضيل، الذي يسعى فيه المسلمون في العالم إلى الارتقاء بالأخلاق والنزاهة، يواجهون المزيد من المعاناة الناجمة عن افتقار واضح للإنسانية والرحمة.

شهدت الأسابيع الثلاثة الماضية تراجعاً في التقدم الإنساني الذي تم إحرازه خلال الأسابيع الستة الماضية في أعقاب اتفاق وقف إطلاق النار الذي توسطت فيه مصر وقطر والولايات المتحدة. ومع توقف الهجوم الإسرائيلي على غزة وتخفيف عدة قيود على المساعدات الإنسانية، كان الفلسطينيون، بل والمجتمع الدولي بأسره، يأملون في أن تتحسن الحالة تدريجياً، لتصل في مرحلة ما إلى تعافٍ كامل لغزة.

لذلك تشعر غيانا بخيبة أمل كبيرة إزاء القرار الذي اتخذ بوقف إدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة اعتبارا من 2 آذار/مارس بسبب الجمود في المفاوضات بين إسرائيل وحماس. هذا القرار غير قانوني لأن

إسرائيل ملزمة بموجب القانون الدولي بعدم حرمان المدنيين من السلع والخدمات الضرورية لبقائهم على قيد الحياة. كما تشعر غيانا بخيبة أمل أخرى لأن المدنيين الفلسطينيين يُجبرون مرة أخرى على السير في طريق الحرب التي دمرت حياتهم وأرضهم لأكثر من 15 شهراً.

وتدعو غيانا المجلس إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تكرار الكارثة التي عانت منها غزة لأكثر من عام. إلى جانب ذلك الهجوم الجديد، أدى الحصار المستمر على المساعدات إلى جعل الفلسطينيين في حالة بالغة الخطورة، كما سمعنا اليوم من وكيل الأمين العام فليتشر. وتهيب غيانا بإسرائيل رفع الحظر المفروض على دخول المساعدات إلى غزة، وذلك تماشياً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وكما أكد برنامج الأغذية العالمي، فإن "وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق هو الوسيلة الوحيدة لبقاء العديد من الأسر على قيد الحياة". لذلك ندعو إلى الاحترام الكامل لحقهم في الحياة. كما أننا ندعو إسرائيل وحماس إلى إعطاء الأولوية لحياة المدنيين وسلامتهم والتوصل على وجه السرعة إلى اتفاق بشأن المرحلة التالية من اتفاق وقف إطلاق النار، وفي نهاية المطاف بشأن وقف دائم لإطلاق النار. كما ندعو إسرائيل إلى وقف الغارات الجوية على غزة لأنها لا تؤدي إلا إلى توتير بيئة المفاوضات، بالإضافة إلى جلب المزيد من الموت والدمار.

تعقد لجنة شؤون المرأة حالياً، باعتبارها أكبر تجمع معني بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، اجتماعها في نيويورك. وأود أن أتحدث عن التقارير المؤلمة عن حالة النساء والفتيات في فلسطين، سواء في غزة أو الضفة الغربية المحتلة. وقد أحطنا علماً بتقرير 13 آذار/مارس (A/HRC/58/CRP.6) الصادر عن اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل بشأن استخدام إسرائيل المنهجي للعنف الجنسي والإنجابي وغيره من أشكال العنف الجنساني منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقد أوضح التقرير التأثير غير المتناسب للحرب على النساء والفتيات الفلسطينيات اللاتي ما زلن يتحملن العبء الأكبر من القرارات التي يتخذها من هم في السلطة. وأفادت التقارير باستهداف النساء والفتيات المدنيات بشكل مباشر. توفيت النساء بسبب المضاعفات المتعلقة بالحمل والولادة بسبب القيود المفروضة والظروف التي أوجدتها الحرب. وقد تقلصت بشدة إمكانية حصولهم على الرعاية الصحية المناسبة، بما في ذلك الرعاية الصحية الإنجابية. وقد تسبب مزيج من المجاعة والحرمان من المساعدات الإنسانية وتدمير نظام الرعاية الصحية في غزة ونقص الوصول إلى المياه والصرف الصحي في إلحاق أضرار إنجابية جسيمة بالنساء، مما أثر على جميع جوانب الإنجاب، بما في ذلك الحمل والولادة والتعافي بعد الولادة والرضاعة. علاوة على ذلك، تعاني النساء والفتيات من ظروف تحدّ بشدة من قدرتهن على إدارة نزيف ما بعد الولادة والحيض بشكل صحي وكريم. شعار "عدم ترك أحد خلف الركب" يفقد معناه عندما ترى النساء والفتيات الفلسطينيات حقوقهن تُنتهك يومياً، وعندما تصبح أبسط الضروريات الخاصة بالنظافة الشخصية للمرأة رفاهية، التي يعتبرها الكثيرون أمراً مسلّماً به، مثل الفوط الصحية والمياه.

ومن أكثر الإدراكات إيلاماً أن كل هذا يحدث في القرن الحادي والعشرين. مع كل التقدم القانوني الدولي الذي أُحرز لحماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات، ما كان ينبغي أن تصل الظروف في فلسطين إلى هذا الحد. كما أن حالة الأطفال مُحزنة بنفس القدر. فوفقاً لليونيسف، من دون دخول المساعدات إلى

قطاع غزة، فإن ما يقرب من مليون طفل يعيشون مرة أخرى من دون الأساسيات التي يحتاجون إليها للبقاء على قيد الحياة.

لا يزال الناس في غزة يعانون بسبب القرارات السياسية التي لم يكن لهم دور في اتخاذها. وستبقى آثار تلك القرارات محسوسة لسنوات، بل لعقود، من قبل الأبرياء الذين سيظلون يكافحون للتعامل مع التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والجسدية والنفسية لهذه الحرب، حتى بعد أن تصمت البنادق. في الواقع، هذه مأساة مزدوجة، حيث سيظل شعب إسرائيل أيضاً يعاني من تبعات حرب مستمرة منذ عقود، تضعهم في مواجهة أناس يحلمون بالسلام تماماً مثلهم. إن النداء الوحيد الذي وجهته غيانا إلى الطرفين هو إعطاء الأولوية للسلام لشعب فلسطين وشعب إسرائيل. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً على الحاجة إلى وقف فوري غير مشروط ودائم لإطلاق النار لتهيئة الظروف الملائمة لإنعاش غزة وإعادة إعمارها. وتهيب غيانا بإسرائيل مرة أخرى إلى رفع الحصار غير القانوني الذي تفرضه على المساعدات إلى قطاع غزة وتيسير تخفيف الحالة الإنسانية المتردية، كما تدعو المجتمع الدولي إلى زيادة مساعداته الإنسانية. كما ندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن والفلسطينيين المحتجزين دون محاكمة في السجون الإسرائيلية.

وأخيراً، تدعو غيانا إلى بذل جهود جادة من أجل تحقيق سلام دائم وعادل وشامل بين إسرائيل وفلسطين، على أساس حل الدولتين. وغيانا مستعدة للقيام بدورها لتحقيق تلك الغاية.

السيدة شي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام المنسق فليتشر على إحاطته.

ويقع اللوم على استئناف الأعمال العدائية على حماس وحدها. فقد رفضت هذه المنظمة الإرهابية الوحشية بثبات كل الاقتراحات والمهل الزمنية التي عُرضت عليها خلال الأسابيع القليلة الماضية، بما في ذلك اقتراح توفيقي لتمديد وقف إطلاق النار إلى ما بعد شهر رمضان وعيد الفصح اليهودي، من أجل إتاحة الوقت للتفاوض على إطار عمل لوقف دائم لإطلاق النار. رفضت حماس هذا العرض، مفضلةً الاستمرار في احتجاز الرهائن والاختباء بين أهالي غزة واستخدامهم كدروع بشرية. إن شعب غزة هو الذي سيعاني أكثر بسبب استهتار حماس بالحياة البشرية.

وفي هذا السياق، أود أن أرد على مزاعم الهجمات العشوائية التي يشنها جيش الدفاع الإسرائيلي. يقوم جيش الدفاع الإسرائيلي بضرب مواقع حماس. ومن المعروف أن حماس تواصل استخدام البنية التحتية المدنية كمنصات إطلاق. تُدين الولايات المتحدة هذه الممارسة، كما ينبغي على الآخرين إدانتها. لقد أوضح الرئيس ترامب أنه يجب على حماس إطلاق سراح الرهائن فوراً أو دفع ثمن باهظ، وندعم إسرائيل في خطواتها التالية. يجب على حماس إطلاق سراح الرهائن الذين اختطفتهم منذ أكثر من 17 شهراً. إن القيام بذلك سيمكن من لم شمل الأحبة والسماح بعودة رفات القتلى الذين قتلوا أثناء احتجاز حماس لهم.

وللأسف، رفضت حماس جميع المحاولات لإيجاد طريقة لتمديد وقف إطلاق النار. لقد مرت أسابيع منذ أن أفرجت حماس عن أي رهائن. يجب أن ندرك وحشية حماس على حقيقتها. وقد ارتكبت هذه المنظمة الإرهابية أسوأ مذبحة لليهود منذ المحرقة اليهودية، واغتصبت ومارست العنف الجنسي تجاه الرهائن

الإسرائيليين وغيرهم من ضحايا الهجوم، وأطلقت سراح العديد من الرهائن في حالة تذكرنا بالناجين من المحرقة، وقتلت ثم استعرضت توابيت أطفال عائلة بيباس في الشوارع. لقد كان الرئيس ترامب واضحاً.

يجب الإفراج عن جميع الرهائن التسعة والخمسون، بمن فيهم الرهينة عيدان ألكسندر المقيم بنيوجيرسي، وجثامين الأمريكيين الأربعة الذين قتلتهم حماس، وهم إيتاي تشين، وغادي هغاي، وجودي واينستين هغاي، وعومير نيوترا، على الفور.

تقف إيران وراء كل جماعة إرهابية مثل حماس أو حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، ووراء كل عمل من أعمال العنف ووراء كل نشاط يهدد السلام والاستقرار لملايين السكان الذين يعتبرون هذه المنطقة وطنهم. وتملك بلدان الشرق الأوسط فرصة تاريخية لإعادة تشكيل منطقتها بطريقة تتيح لشعوبها مساراً أفضل للمضي قدمًا. ويشكل تعزيز العلاقات بين إسرائيل والبلدان المجاورة لها بديلا لنفوذ إيران الماكر ورعاية الدولة لديها للرعب. وستؤدي الولايات المتحدة دورها مع شركائها العرب للعمل صوب حل دائم للنزاع وبناء مستقبل أكثر ازدهارا لشعوب المنطقة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب بزميلنا، سعادة السفير جيروم بونافون، الممثل الدائم الجديد لفرنسا، في مجلس الأمن. ونتطلع إلى العمل معا.

السيد بونافون (*تكلم بالفرنسية*): شكرا لك، سيدتي الرئيسة، على ترحيبك. وسأحاول جاهدا أن أرقى إلى المستوى الذي حدده سلفي، السيد نيكولا دو ريفيير، الذي أخبرني بتقديره العظيم لعلاقات العمل التعاونية مع جميع أعضاء المجلس.

وتود فرنسا أن تشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ على إحاطته، وجميع العاملين في مجال تقديم المساعدة المنتشرون لمساعدة المجتمعات المتأثرة بالأزمة الإنسانية. وكما أوضح توم فليتشر، أخذت الحالة الإنسانية في قطاع غزة منحى كارثيا آخر. ولا يوجد شيء يمكن إضافته إلى هذا الوصف. وهو أمر كنا نأمل ألا يكون علينا تكراره أبدا، لكن الظروف تجبرنا على ذلك. إن فرنسا تدين الغارات التي تشنها إسرائيل منذ أمس على قطاع غزة، التي أسفرت عن قتل وإصابة المئات من المدنيين. وتدعو فرنسا إلى الوقف الفوري لأعمال الاعتداء التي تهدد الجهود المبذولة لتحرير الرهائن وتهدد حياة الشعب المدني في غزة. ويجب على جميع الأطراف استئناف الامتثال بوقف إطلاق النار برمته، وأن يشاركوا في المفاوضات بحسن نية ليجعلوه دائما، وأن يستمروا في الطريق الذي فتحه اتفاق كانون الثاني/يناير.

وتدعو فرنسا السلطات الإسرائيلية إلى ضمان الحماية الدائمة لجميع المدنيين وإعادة الماء والكهرباء وإزالة العقبات أمام دخول المساعدة الإنسانية في غزة. كما نكرر دعوتنا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين ما زالوا محتجزين في غزة.

وتعبر فرنسا أيضا عن قلقها الشديد إزاء حالة السكان المدنيين في الضفة الغربية، وعلى وجه الخصوص إزاء التهجير القسري. وتحث السلطات الإسرائيلية على ممارسة أكبر قدر من ضبط النفس، لتضمن، تماشيا مع القانون الدولي، حماية السكان المدنيين والمساعدة على العودة السريعة للمدنيين.

ويجب تطبيق القانون الدولي الإنساني بشكل كامل. وتثني فرنسا على عمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما فيها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في مساعدة المجتمعات.

ومن الضروري الإفراج عن جميع الرهائن بدون شرط، بما يتماشى مع القانون الدولي وكما طلب المجلس ذلك مرارا وتكرارا. ويجب على حماس وقف معاملتها المهينة والمخزية للرهائن. وتواصل فرنسا تضامنها مع عائلات الرهائن والشعب الإسرائيلي في مواجهة الصدمات التي عانوا منها. ولن تتوقف فرنسا على إدانة الهجمات الإرهابية الوحشية التي ارتكبتها حماس ومجموعات إرهابية أخرى في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 التي كانت أبشع مجزرة معادية للسامية منذ محرقة اليهود. وستواصل فرنسا إدانة العنف الجنسي الذي ارتكبته تلك المجموعات الإرهابية. ويجب على المجلس أن يحذو حذوها.

وتثني فرنسا على الجهود الدؤوبة التي بذلتها الولايات المتحدة وقطر ومصر في تسهيل المفاوضات لاستمرار وقف إطلاق النار وتحرير الرهائن. وكما قلت سابقا، يجب أن تتوقف الأعمال العدائية في غزة ويجب أن تمهد الطريق للسلام الدائم. وترحب فرنسا بالخطة المقترحة لإعادة بناء غزة التي وضعها أعضاء جامعة الدول العربية خلال القمة المنعقدة في القاهرة في 4 آذار/مارس. ونحث جميع الأطراف على الاستفادة من نقاط قوة الخطة للمضي قدما، خاصة في قضايا الأمن والحوكمة. ويجب أن تستبعد هذه الخطة حماس من الحكم في غزة. ويجب نزع السلاح من هذه الحركة ويجب أن تقدم ضمانات أمنية قوية لإسرائيل.

ولا يمكن فصل مستقبل غزة عن التسوية السياسية الشاملة للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وانطلاقا من هذا الهدف، ستشارك فرنسا مع المملكة العربية السعودية في رئاسة المؤتمر الدولي لتنفيذ حل الدولتين، الذي سيعقد هنا في نيويورك في حزيران/يونيه. وهي الطريقة الوحيدة التي سيتمكن بفضلها الإسرائيليون والفلسطينيون من العيش معا في سلام وأمن. وفي غضون ذلك، وعلى وجه الاستعجال، يجب أن يتوقف القصف ويجب استئناف المساعدة الإنسانية، ويجب تحرير جميع الرهائن بكرامة.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): أشكرك، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة، وأشكر السيد توم فليتشر، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على تقريره المفصل.

تعقد هذه الجلسة على خلفية قلق شديد إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة عقب القيود الحديثة المفروضة على دخول المساعدات الإنسانية. ونرى أن تدهور وقف إطلاق النار الهش أصلا، الذي أعطى إمهالا مؤقتا للسكان المدنيين، أمرا مؤسفا للغاية. ومن العاجل استئناف الجهود اللازمة لإعادة الهدوء والسماح بوصول المساعدة اللازمة بأمان.

ومنذ 1 آذار/مارس، حال غلق المعابر الحدودية دون دخول المساعدات الإنسانية، ما تسبب في نقص حاد في الغذاء والأدوية والوقود. وهدد حياة الآلاف من الناس الذين كانوا يعتمدون على المساعدة للبقاء على قيد الحياة، وخاصة خلال شهر رمضان المبارك الذي يفترض أن يكون وقت سلام وتدبر. وكما أشار إليه برنامج الأغذية العالمي، تم إيصال أكثر من 000 40 طن متري من الغذاء لغزة خلال 42 يوما من وقف

إطلاق النار، مما وفر المساعدة الحيوية لمليون وثلاثمائة ألف شخص. ولكن، منذ الإغلاق الأخير للمعابر الحدودية، مُنع إدخال المؤونة الطازجة وكذلك توزيع المؤونة التي دخلت سابقا. وحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فاقم قطع التيارالكهربائي الحالة أكثر. وقد أدى توقف محطة تحلية المياه في جنوب قطاع غزة إلى انخفاض كبير في إمكانية الحصول على مياه الشرب، مما أثر على نحو 000 600 شخص في مختلف التجمعات السكانية في القطاع، مما يعرض الصحة العامة والأمن الإنساني للخطر الشديد.

وفي خضم الأزمة، من الضروري الاعتراف بالجهود الدؤوبة التي يبذلها العاملون في المجال الإنساني الذين يعملون في ظروف قاسية للتخفيف من معاناة السكان. وتثمن بنما الجهود الإنسانية الشاقة التي مكنت من تطعيم أكثر من 000 603 طفل ضد شلل الأطفال خلال الهدنة، وذلك بفضل الجهود المشتركة لمنظمة الصحة العالمية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى واليونيسف. يُظهر هذا الجهد أنه عندما يتم ضمان الوصول الآمن يمكن حماية حياة الأشخاص الأكثر ضعفاً. ولهذا السبب من الضروري أن يتم تجديد التدابير اللازمة لتيسير توصيل الإمدادات بشكل آمن ومستدام.

من المهم أن نتذكر أن هذه الأزمة ليست فقط نتيجة لتدابير السيطرة والتدابير الأمنية التي تعيق وصول المساعدات الإنسانية: فالمعاناة والدمار الذي نشهده في غزة هو في جزء منه نتيجة مباشرة لتصرفات حماس المتطرفة وهجماتها اللاإنسانية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي تسببت في هذه الدوامة المأساوية من العنف. وعلاوة على ذلك، يأتي على رأس ذلك رفض حماس مؤخراً احترام الالتزامات بموجب وقف إطلاق النار والإفراج عن المزيد من الرهائن، مما يعرض حياة الآلاف من المدنيين الأبرياء للخطر. لم تزرع حماس الرعب فحسب، بل استغلت معاناة سكان غزة كورقة مساومة سياسية.

وتواصل بنما إدانة هذا السلوك إدانة قاطعة، ونطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين لا يزالون محتجزين لديهم.

من ناحية أخرى، أمام هذا الواقع المؤلم، تشدد بنما على أن أي حل مستدام يجب أن يسترشد بالاحترام المطلق للكرامة الإنسانية والواجب الأخلاقي لحماية المدنيين. ويجب ألا نسمح باستمرار الأبرياء في دفع ثمن هذه المأساة. وقد حان الوقت لكي تتصرف الأطراف بالحساسية الإنسانية والإرادة السياسية البناءة اللازمة لمنع مزيد من المعاناة ولإنقاذ الأرواح. ويجب أن تستند أي مبادرة إلى أعمق مشاعر التعاطف وأصدق آيات التراحم. ولا يقتصر الأمر على مجرد توفير الأغذية والأدوية وتوزيعها؛ بل يتعلق ببذل كل الجهود اللازمة للوصول إلى أنبل ما في النفس البشرية من أحاسيس من أجل مد يد العون لمن يتشبثون بالحياة، مع إحياء الأمل في أنفسهم لكي يؤمنوا بأنه لا يزال من الممكن تحقيق غد أفضل.

وتعرب بنما عن تقديرها للجهود الدبلوماسية الجارية لاستعادة وقف إطلاق النار الذي أدى انقطاعه المؤسف إلى تفاقم معاناة السكان المدنيين. ويجب استئناف هذه الجهود وتكثيفها من أجل تعزيز استمرارية الاتفاقات التي أدت إلى وقف إطلاق النار، الذي انقطع الآن للأسف، إلى يتم تنفيذ جميع مراحل وقف إطلاق النار بنجاح. ويجب أيضا استئناف الحوار والوساطة من أجل ضمان الإفراج الكامل والفوري وغير المشروط عن الرهائن وإيصال المساعدات الإنسانية بأمان ودون انقطاع.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد توم فليتشر، على إحاطته المفصلة عن الحالة الراهنة في غزة، وهي كارثة تسبب فيها الإنسان.

عندما طلب وفدا الجزائر والصومال عقد جلسة الإحاطة اليوم لمناقشة الحالة الإنسانية المتدهورة في قطاع غزة، لم يكن بوسعهما أن يتوقعا أن الحالة ستتصاعد تصاعدا كبيرا، عشية الجلسة، وأن جميع اتفاقات وقف إطلاق النار ستُلغَى فعليا. ففي ليلة 18 آذار/مارس، استأنفت الطائرات الإسرائيلية غاراتها الجوية على غزة، مما أسفر عن سقوط مزيد من الضحايا. وأفادت التقارير بأن أكثر من 400 شخص قد لقوا حتفهم، وأن الجيش الإسرائيلي يستعد لعملية عسكرية في القطاع. وهكذا تم خرق وقف إطلاق النار، وتتخذ مأساة المدنيين الفلسطينيين بعدا جديدا. وتجري هذه المأساة أمام أعيننا منذ عام ونصف العام. وفي سياق العملية العسكرية الإسرائيلية، لم يتبقَّ شيء تقريبا من القطاع خلال العملية العسكرية الإسرائيلية سوى أنقاض محترقة، وتجاوز عدد القتلى من المدنيين في غزة 48 000 شخص.

لقد اتخذت الأزمة الإنسانية في القطاع أبعادا مهولة حقا، كما يتجلى من التقييمات التي قدمها اليوم العاملون في المجال الإنساني التابعون للأمم المتحدة. ودُمرت المستشفيات والبنى التحتية الأساسية كلها تقريبا. ويعيش مئات الآلاف من سكان غزة منذ أشهر في العراء، في الشوارع وسط الأنقاض، ويواجهون نقصا حادا في الغذاء وظروفا غير صحية ونقصا في الاحتياجات الأساسية. وفي الوقت نفسه، لا يعرف الناس الذين يعانون من اليأس ما ينطوي عليه المستقبل. فهل ستتوقف الأعمال العدائية؟ وهل من أحد سيبني منازلهم من جديد؟ وكيف سينجو أطفالهم؟ ولسوء الحظ، تكرر هذه الأسئلة اليوم بمزيد من الإلحاح، حيث أعادتنا أفعال إسرائيل مرة أخرى إلى المجهول.

لا يتضرر الفلسطينيون وحدهم؛ بل يتضرر أيضا من ينتظرون في إسرائيل عودة الرهائن المحتجزين في القطاع إلى ديارهم. وكما ذكرت رابطة أسر الرهائن اليوم، اختارت الحكومة الإسرائيلية التضحية بالرهائن وتعمدت تقويض العملية التي كان ينبغي أن تؤدي إلى عودتهم. وبدلا من ذلك، كما نرى جميعا، يسود مرة أخرى منطق إجبار سكان غزة على مغادرة أرضهم.

وعلى الرغم من كل الحرمان والمعاناة التي تتجاوز حدود ما يمكن أن يفهمه الإنسان، لا يريد سكان غزة، وفقا لمصادر عديدة، الذهاب إلى أي مكان ولا يرون مستقبلهم إلا في وطنهم. فذلك حق عانوا من أجله، ومن واجب المجتمع الدولي أن يكفل إعمال هذا الحق. ويجب إعطاء سكان غزة فرصة للحصول على مستقبل آمن وكريم في القطاع، ويجب إعطاء الشعب الفلسطيني بأكمله فرصة لإقامة دولته.

وفي ظل الظروف الراهنة، يجب على مجلس الأمن أن يبذل كل ما في وسعه لاستعادة وقف إطلاق النار دون تأخير واستئناف تنفيذ الاتفاقات بين إسرائيل وحماس. ويجب ألا نكرر الأخطاء السابقة. وفي نهاية المطاف، فإن عدد المدنيين الفلسطينيين الذين قُتلوا في غزة خلال العام ونصف العام الماضي مرتفع للغاية، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن مجلس الأمن لم يتمكن من اتخاذ قرار في وقت سابق لوقف إطلاق النار. وهذا درس مرير يجب أن يتعلمه أعضاء مجلس الأمن ويجب ألا يكرروه، لأنه لا يمكن أن تبرر أي اعتبارات سياسية هذا التأخير الذي أودى بحياة الكثير من المدنيين.

وفي الفترة بين 19 كانون الثاني/يناير و 2 آذار/مارس، عندما بدأ نفاذ الاتفاق بين إسرائيل وحماس، كانت هناك بارقة أمل لسكان القطاع – فقد رُفع حظر الوصول إلى القطاع، وجرى تكثيف أنشطة الإغاثة وكانت كيانات منظومة الأمم المتحدة تقدم تقارير متحمسة عن زيادة عمليات إيصال المساعدات ونتائج هذه الفرصة السانحة، على الرغم من الفرص الضئيلة للمضي قدما في الاتفاق. ولسوء الحظ، تبدد هذا البصيص من الأمل فور ظهوره. فقد ضيّقت القدس الغربية الخناق مرة أخرى، ويواجه سكان غزة منذ أسبوعين حصارا لا يوجد أي احتمال لرفعه. واليوم أصبح الحصار أشد قسوة. وتعرقل السلطات الإسرائيلية عمل المنظمات والوكالات الإنسانية الدولية وتمنع دخول أي سلع إنسانية وتجارية، وتفرض على السكان مزيدا من المعاناة. وعلى حد علمنا، أُغلقت المعابر تماما اليوم.

إن انقطاع التيار الكهربائي الذي تعرضت له محطة تحلية المياه في 9 آذار/مارس، والذي سبق أن ذكره بعض زملائي، مثال آخر على تجاهل القدس الغربية الصارخ للقانون الدولي الإنساني. فهذا القرار، الذي، بالمناسبة، ليس له أي معنى عسكري على الإطلاق، يعرض مئات الآلاف من الناس لخطر الموت بحرمانهم من الحصول على مياه الشرب النظيفة. فلتفكروا في الأمر: اليوم لا يستطيع سوى 1 من كل 10 من سكان القطاع الحصول على مياه شرب نظيفة. وستكون عواقب هذه الحالة كارثية، لأسباب منها أن خطر تفشي الأمراض المعدية مرتفع للغاية في هذه الظروف وأنه، كما رأينا، لا توجد تقريبا أي مساعدة طبية متاحة في القطاع.

ومما يثير القلق البالغ الأزمة الجارية المستمرة المتعلقة بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). فالاضطهاد السافر الذي تتعرض له الوكالة وقرارات الكنيست بحظر عملها في ما يسمى "أرض إسرائيل ذات السيادة" إنما يزيدان من ترسيخ صورة التقويض المتعمد للاستجابة الإنسانية في القطاع. ولا يمكن التشكيك في أهمية الأونروا الحيوية بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، ولا يمكن للمرء أن ينكر أن وكالة الأمم المتحدة لا تزال تؤدي دورا لا يمكن الاستغناء عنه في تقديم المساعدة لسكان غزة. ونحن نؤكد من جديد على دعمنا الثابت للأونروا ونذكر بدور الوكالة في عملية التسوية في الشرق الأوسط، بما في ذلك حل إحدى مسائل الوضع النهائي، ألا وهي مسألة اللاجئين الفلسطينيين.

وفي ظل هذه الخلفية، سمعنا بيانات من السلطات الإسرائيلية تفيد بأن لديها خطة تتوخى تولي القدس الغربية السيطرة الكاملة على إيصال المساعدات الإنسانية وتوزيعها. ولا يوجد الكثير من التفاصيل عن هذه الخطة، ولكن كل المؤشرات تدعو إلى الاعتقاد بأن هذه الخطة، في حال تنفيذها، لن تحد بشكل كبير من القدرات التشغيلية للهيئات الدولية في قطاع غزة فحسب، بل ستقوض أيضا عمل الآلية المنشأة بموجب القرار 2720 (2023). ومن الواضح أيضا أن هذه الخطة لا يمكن أن تحل محل المساعدات الإنسانية الواسعة النطاق التي تقدمها الأمم المتحدة. ومما يزيد الحالة تفاقما أن إسرائيل، باعتبارها قوة الاحتلال، ترفض تحمل مسؤولية تلبية احتياجات الشعب الواقع تحت الاحتلال. ويمكننا أن نرى أن مفاهيم مثل "الاهتمام برفاه السكان" وحماية المدنيين ليست من المبادئ التي يلتزم بها جيش الدفاع الإسرائيلي والأساليب التي يستخدمها في عملياته العسكرية. فقد استخدموا الأسلحة الثقيلة في قطاع غزة والضفة الغربية، وسنناقش الحالة في الضفة الغربية يوم الجمعة.

وأظهرت الهيئات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة أن بإمكانها القيام بعمل فعال في قطاع غزة وإنقاذ حياة الناس، خاصة إذا كان هناك وقف لإطلاق النار. ويجب أن ندعمها بقدر استطاعتنا، ويجب حماية العاملين في المجال الإنساني من الاضطهاد في القدس الغربية. إن هذا الأمر ذو طبيعة سياسية بحتة. فلا ينبغي استخدام معاناة الناس كسلاح حرب أو أداة للابتزاز أو للتأثير على حماس والمجتمع الدولي ككل. ومع ذلك، فإن هذا ما يحدث بالضبط.

وندين بشدة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل ونعتقد أن تنفيذها يشكل عقبة رئيسية أمام تخفيف معاناة مليوني شخص في غزة. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى أن ترفع فوراً القيود المفروضة على العمل الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة برمتها، بما في ذلك قطاع غزة والضفة الغربية.

ونكرر دعوتنا الثابتة والمستمرة لوقف إطلاق نار دائم وغير مشروط، وإطلاق سراح جميع الرهائن والمحتجزين، مع ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى الأرض الفلسطينية المحتلة دون عوائق والعودة إلى عملية السلام على أساس صيغة "دولتين لشعبين". ونحن مقتنعون بأن دوامة سفك الدماء والعنف في الشرق الأوسط لن تُكسر بدون تسوية عادلة ودائمة تضمن الحقوق والتطلعات المشروعة للفلسطينيين في أن تكون لهم دولتهم ضمن حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فليتشر على إحاطته. كما أود أن أشكره على جهوده وأن أعرب عن شكري وتقديري للتضحيات التي قدمها العاملون في المجال الإنساني في غزة والمنطقة. فهم يفعلون كل ما في وسعهم.

وأود أن أتطرّق إلى أربع نقاط.

أولاً، نحن في سلوفينيا لا ننحاز في النزاعات إلى أي جانب. إننا نقف إلى جانب السلام وحماية المدنيين والقانون الدولي. وقد دخلنا مجلس الأمن بهدف مثالي يتمثل في المساعدة في توسيع مناطق السلام وحماية المدنيين وتعزيز احترام القانون الدولي. ومع ذلك فإن العمل من أجل السلام يبدو صعباً جداً. ويبدو أن من الصعب جدا أن تستسلم الأطراف المتحاربة للسلام. لقد استأنفت إسرائيل اليوم الأعمال العدائية، وبدأت موجة جديدة من الضربات وأوامر الإجلاء. وقُتل مئات الفلسطينيين اليوم وحده، ويواجه مليونا فلسطيني حلقة جديدة من المشقة والدمار والخوف الذي لا ينتهي. إننا ندين هذه الهجمات وندعو إسرائيل إلى وقفها فوراً.

ثانيا، لقد أيدت سلوفينيا الدعوات لوقف إطلاق النار مرارا وتكرارا، وما زلنا ندعو الأطراف للعودة إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه بدعم من الوسطاء والضامنين – الولايات المتحدة وقطر ومصر – بما يتماشى مع القرار 2735 (2024). فقد وفرت ستة أسابيع من وقف إطلاق النار الراحة التي تمس حاجة الناس إليها في غزة والشعب الإسرائيلي، حيث اجتمعوا أخيرا بالرهائن. ويجب أن يركز المجلس الآن على مناقشة خطط إعادة بناء البنية التحتية الأساسية وإعادة الإعمار، بما يتماشى مع الرؤية التي قدمها شركاؤنا العرب. وينبغي أن يكون هذا هو الوقت الذي نبدأ فيه عملية تفضي إلى حل الدولتين. وبدلاً من ذلك، عدنا إلى المناشدة من أجل الحفاظ على أرواح المدنيين، الفلسطينيين والرهائن، والسماح بإيصال الغذاء والمياه إلى

غزة. وهذا خطأ على عدة مستويات. فلا يمكن تسييس المساعدات الإنسانية وإمكانية الحصول على السلع والخدمات الأساسية، بما في ذلك الكهرباء. والقانون الدولي واضح، ويجب احترامه. ويجب فتح المعابر المؤدية إلى غزة، ويجب أن تتدفق المساعدات وأن تسير العمليات الإنسانية دون عوائق.

ثالثاً، نود أن نعرب عن قلقنا الشديد بشأن المعلومات المتعلقة بالخطط المتصلة بالحيز الإنساني أو الفقاعات الإنسانية – أو أي تعبير ملطف يحلو للمرء أن يطلقه. كما نؤكد رفضنا الحازم لأي خطط لإعادة توطين الفلسطينيين.

رابعاً، لقد مرّ عام تقريبا على صدور الأمر الملزم لمحكمة العدل الدولية بشأن التدابير التحفظية التي تركز على المساعدات الإنسانية والمجاعة والتجويع في القضية التي رفعتها جنوب أفريقيا. من غير المقبول أن محادثاتنا لا تزال كما هي وأن يتم تجاهل قرارات المجلس وأوامر محكمة العدل الدولية.

في الختام وللإيجاز، يجب أن ينتهي استئناف القتل والتدمير. والمساعدات غير قابلة للتفاوض. وينبغي عدم استخدامها كسلاح. إننا نشجب هذه الأعمال، تماما كما شجبنا احتجاز الرهائن من قبل حماس. ففي غزة، يُضَحّى بالفلسطينيين والرهائن على السواء. ولا ينبغي الاستمرار في خوض هذه الحرب البغيضة على حساب المدنيين. إن هذا الأمر ليس مأساويا بالنسبة للفلسطينيين والرهائن في غزة فحسب، بل أيضا بالنسبة لمصداقية وأهمية مجلس الأمن باعتباره الهيئة المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام فليتشر على إحاطته الرصينة. وأود أيضا أن أشكر الجزائر والصومال على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة، وهي مبادرة تدعمها المملكة المتحدة بالكامل، بالنظر إلى الحالة الإنسانية المثيرة للقلق.

تأتي هذه الجلسة في لحظة حاسمة. وكما قال وزير خارجية بلدي، فإن الخسائر في صفوف المدنيين جراء الغارات الإسرائيلية ليلة أمس مروعة. وأود أن أكون واضحاً. لن تؤدي العودة إلى القتال إلا إلى مقتل المزيد من المدنيين الفلسطينيين والرهائن الإسرائيليين وجنود جيش الدفاع الإسرائيلي. ولا يمكن تسوية هذا النزاع بالوسائل العسكرية. إننا نريد أن نرى إعادة إرساء وقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن.

إن الحالة الإنسانية في غزة كارثية بالفعل. وبعد مرور 17 يوما، تواصل إسرائيل منع دخول جميع المساعدات إلى غزة. وقد أُغلِقَت نقاط العبور والمخابز، وتعمل المستشفيات ومحطات تحلية المياه على المولدات الكهربائية التي يمكن أن تتوقف في أي لحظة. وهذا أمر مروع وغير مقبول. ولا ينبغي أبداً استخدام المساعدات الإنسانية كأداة سياسية. إننا ندعو إلى اتخاذ الخطوات العاجلة التالية لإبعاد هذه الحالة المرعبة عن حافة الهاوية.

أولاً، ندعو إلى حماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ودون عوائق. وندعو إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية والسماح بعودة تدفق المساعدات بسرعة ودون عوائق. ويشمل ذلك توريد مواد مثل المعدات الطبية ومواد الإيواء ومعدات المياه والصرف الصحي، وهي مواد ضرورية لتلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات التعافي المبكر في غزة التي لا تزال مقيدة. والفشل في تحقيق ذلك لا يهدد

بالتراجع عن التقدم الإنساني الحيوي الذي أُحرِز خلال المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار فحسب؛ بل يهدد بانتهاك القانون الدولي الإنساني.

ثانياً، نحث جميع الأطراف على العودة بصورة عاجلة إلى الحوار وتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بالكامل، بما في ذلك زيادة المساعدات والإفراج عن الرهائن الـ 59 الذين تحتجزهم حماس بقسوة منذ أكثر من 500 يوم والذين تحملوا معاناة لا يمكن تصورها. ولكي تكون إسرائيل آمنة، لا يمكن أن يكون لهؤلاء الإرهابيين أي دور في مستقبل غزة. ولكن قطع المساعدات واستئناف القتال ليس وسيلة لتحقيق هذه الغاية.

أخيرا، نؤكد مجددا أنه يجب السماح للمدنيين في غزة، الذين عانوا كثيرا، بالعودة إلى ديارهم وإعادة بناء حياتهم.

إننا نحث جميع الأطراف على العودة إلى اتفاق وقف إطلاق النار والعودة إلى مسار السلام. فحل الدولتين عن طريق التفاوض هو أفضل طريقة لضمان الأمن على المدى الطويل لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على استجابتكم لطلب عقد هذه الجلسة العاجلة، كما أشكر وكيل الأمين العام توم فليتشر على إحاطته الافتتاحية.

يقف الشرق الأوسط حالياً عند نقطة تحوّل، وقد كان الاتفاق الذي طال انتظاره لوقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن في غزة مثالاً رائعاً على ما يمكن تحقيقه من خلال الإرادة السياسية. ونشعر بقلق بالغ إزاء استئناف الأعمال العدائية في غزة والخسائر الجديدة الهائلة في الأرواح وندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس واستئناف محادثات وقف إطلاق النار.

بعد الصدمة الهائلة التي حدثت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، حافظت اليونان على موقفها المبدئي. وقد أعربنا عن إدانتنا للهجوم الإرهابي الذي نفذته حماس واستمرار احتجاز الرهائن ومعاملتهم بقسوة، وكررنا مطالبتنا بالإفراج الفوري وغير المشروط عنهم.

عانى سكان غزة من شتاء ثانٍ في ظل ظروف صعبة للغاية. وقد حاول توم فليتشر اليوم ومقدمو الإحاطات الذين سبقوه في مجلس الأمن وصف الظروف المعيشية التي تكاد تستعصي على فهمنا.

إننا نكرر الدعوات إلى عودة تدفق المساعدات الإنسانية إلى غزة على الفور وفتح المعابر في أقرب وقت ممكن. والتقارير الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي حول عدم القدرة على نقل الإمدادات الغذائية إلى غزة بسبب إغلاق جميع نقاط العبور الحدودية تثير القلق البالغ.

ومعاناة السكان المدنيين يجب أن تنتهي. وندعو إسرائيل إلى السماح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وغير مشروط وبكميات كبيرة دون عوائق وعلى نطاق واسع وتيسير كل ذلك وإلى استعادة إمدادات الكهرباء والمياه، بالإضافة إلى ضمان حماية المدنيين والأشخاص المحميين الآخرين، وفقاً للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العاملون في المجال الإنساني.

فالملايين في حاجة ماسة إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية والتعليم والمأوى في ظل تحول أراضي غزة إلى ركام. وقد سقط آلاف الأطفال ما بين قتيل وجريح أو باتوا مفصولين عن أسرهم ونازحين داخلياً. ولذلك، ينبغي أن يظل التدفق المستمر وبلا عوائق للمساعدات إلى جميع أنحاء غزة إحدى الأولويات. ولا غنى عن دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ولا يمكن استبداله.

إننا ندعم كافة الجهود لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة وقد دعمنا باستمرار ممر أمالثيا البحري القبرصي ومبادرات أخرى في هذا الصدد. وفي إطار الاتحاد الأوروبي، اتخذنا مبادرة داخل الاتحاد الأوروبي لتمكين الدول الأعضاء في الاتحاد من التكفل بعلاج الأطفال الجرحى والمرضى من غزة. وفي هذا السياق، استقبلنا 10 أطفال وعائلاتهم من غزة، وهم يتلقون العلاج حالياً في المستشفيات اليونانية.

كما أن تحذيرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من تزايد عنف المستوطنين في جميع أنحاء الضفة الغربية مثيرة للقلق، وكذلك تهجير الناس والحالة الأمنية المتفاقمة في جنين، بعد تكثيف العمليات والهجمات الإرهابية في الضفة الغربية.

هناك حاجة إلى وقف دائم لإطلاق النار يمكن أن يمهد الطريق للإفراج عن جميع الرهائن المتبقين ولإعادة إعمار غزة. وفي هذا السياق، نُرحب بالجهود الإقليمية للتوصل إلى خطة موحدة للمرحلة المقبلة في غزة، ونحن على استعداد لدعم تلك الأفكار ومواصلة بلورتها. والخطة العربية التي طرحتها مصر هي اقتراح بنّاء على الطاولة. ونوضح أن أي خطة يجب ألا يكون لحماس أي دور فيها ويجب أن تضمن أمن إسرائيل ويجب ألا تؤدي إلى تهجير الفلسطينيين من غزة. فأي سيناريو للتهجير من شأنه أن يعرض الاستقرار والأمن الإقليميين للخطر ومن شأنه أن يقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين.

كما ينبغي أن تشمل جهود إعادة الإعمار ترتيبات الحوكمة والأمن، مع ضمان الدور القيادي في تلك العملية للسلطة الفلسطينية بعد تمكينها وإصلاحها لتكون قادرة على ممارسة الحكم الفعال في الضفة الغربية وغزة. كما ينبغي التأكد من استبعاد حماس من أي تخطيط لليوم التالي في غزة ومن أنها لن تشكل تهديداً لأمن إسرائيل أبداً. ولكي يحدث ذلك، يجب دعم السلطة الفلسطينية مالياً ومؤسسياً ولا تزال اليونان ملتزمة بتقديم المساعدة في هذا الاتجاه.

يجب أن تظل العملية السياسية هدفاً أساسياً لجهودنا الجماعية. ونؤيد إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على أساس حل الدولتين، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بزميلنا الجديد من فرنسا. ونشكر وكيل الأمين العام توم فليتشر على إحاطته الرصينة للغاية بشأن الحالة الإنسانية في غزة والأرض الفلسطينية المحتلة.

إننا في مرحلة مأساوية أخرى من الحرب في غزة والأرض الفلسطينية المحتلة. وسيكون للحرب وطريقة استجابة مجلس الأمن والمجتمع الدولي للفظائع والإجراءات التي تم اتخاذها تأثير دائم على طابع النظام العالمي الذي نرثه نحن والأجيال القادمة.

لقد قُتل أكثر من 50 000 شخص في غزة، وأُصيب 150 000 آخرون، ثلثاهم من النساء والأطفال. ووقعت هجمات على المستشفيات والمدارس والمساجد والمراكز المدنية. وانتُهك كل مبدأ وكل مادة من مبادئ ومواد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بشكل سافر ودون عقاب وفي تحد لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وقرارات محكمة العدل الدولية. وما لم يستجب المجتمع الدولي بعدالة لما حدث ويحدث في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن نظامنا العالمي سينتكس على الأرجح إلى الهمجية التي كان من المفترض أن ينقذنا منها ميثاق الأمم المتحدة.

أعطى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في 15 كانون الثاني/يناير لوقف إطلاق النار على ثلاث مراحل بصيصاً من الأمل للشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي والمجتمع الدولي. ونُفذت المرحلة الأولى من ذلك الاتفاق وكان النظر مستمرا بجدية في التفاوض بشأن المرحلتين الثانية والثالثة من الاتفاق وصياغتهما وتنفيذهما، على النحو المبين في القرار 2735 (2024). وكانت خطة إعادة الإعمار والسلام التي طرحتها الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي قيد النظر في العواصم. ووفرت طريقاً إلى السلام. ولكن من الواضح أن بصيص الأمل في السلام هذا لم يرق للقادة المتطرفين الذين يحكمون إسرائيل اليوم. فهم يرون بقاءهم في استمرار الحرب. ولكن هل ذلك في مصلحة الرهائن؟ وهل هذا في مصلحة الشعب الإسرائيلي؟ وهل هذا في مصلحة الشعب الفلسطيني؟ وهل هذا في مصلحة النظام العالمي؟ أعتقد أن الإجابة واضحة.

وكان التكتيك الأول لتقويض اتفاق وقف إطلاق النار هو فرض الحصار الإنساني – وهو محاولة لابتزاز تنازلات تتجاوز اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 15 كانون الثاني/يناير. إن منع الشاحنات وقطع الكهرباء والماء وفرض قيود على المنظمات غير الحكومية ومنع المسلمين من دخول المسجد الأقصى المبارك خلال شهر رمضان المبارك، هي جميعا تكتيكات الظالمين. وتصاعدت هذه الأعمال الآن لنشهد انتهاكات صارخة لوقف إطلاق النار واستئناف الهجمات ضد الفلسطينيين الذين لا حول لهم ولا قوة في غزة والذين عادوا للتو لإعادة بناء منازلهم. وقد قُتل 400 شخص، معظمهم من النساء والأطفال، الليلة الماضية وحدها. وإذا استمر هذا القصف بالقنابل والقصف المدفعي، فربما يموت مئات آخرون في هذه اللحظة التي نتكلم فيها. ويجب أن يكون رد مجلس الأمن واضحًا وسريعًا وعادلا.

أولا، يجب أن نطالب بوقف الهجمات الإسرائيلية في غزة ونصر على تنفيذ القرار 2735 (2024). وأود أن أضيف أنه حتى لو كانت هناك أهداف عسكرية داخل منشآت مدنية، فإن اتفاقية جنيف الرابعة تحظر مهاجمة هذه الأهداف. إنه أمر واضح للقانون الدولي الإنساني ولا يمكن تقديمه كذريعة لقتل المدنيين – رجالاً ونساءً وأطفالاً أبرياء.

ثانيا، يجب استئناف المفاوضات بشأن المرحلتين الثانية والثالثة من اتفاق وقف إطلاق النار الوارد في القرار 2735 (2024). وندعو إلى التنفيذ الكامل لجميع مراحل اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، بما في ذلك الوقف الدائم والشامل للأعمال العدائية الإسرائيلية وعودة النازحين إلى ديارهم وانسحاب القوات الإسرائيلية وفتح جميع المعابر وإتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كافٍ إلى جميع أنحاء قطاع غزة، فضلا عن خطة شاملة لإعادة إعمار غزة.

ثالثا، يجب استئناف المساعدات الإنسانية على الفور ورفع القيود التي تم فرضها. ووفقًا لمنظمة العفوالدولية،

”فإن قرار إسرائيل القاضي بمنع دخول المساعدات الإنسانية غزة جريمة حرب وعمل يشكل عقابا جماعيا للسكان المدنيين. وهو استمرار لسياسة فرض ظروف معيشية على الفلسطينيين من شأنها أن تؤدي إلى تدميرهم بدنيا. وهذه إبادة جماعية“.

إننا نطالب بتوفير التمويل الكافي للجهود المنسقة الضرورية للتمكين من تمويل النداء العاجل لعام 2025 للأرض الفلسطينية المحتلة الذي أطلقه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وتبلغ مساهمات المانحين اليوم 173 مليون دولار فقط من أصل المبلغ المطلوب وقدره 4 بلايين دولار. ولا يمكن الاستغناء عن القدرة التي لا مثيل لها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على توفير الملاجئ للطوارئ وتقديم المساعدات الغذائية والطبية، ويجب السماح لها بالعمل دون عوائق.

رابعا، يجب إنهاء العدوان الإسرائيلي في الضفة الغربية. ويجب عكس مسار التهجير القسري وضم الأراضي غير القانوني وعنف المستوطنين، وفقًا للقرارين 2720 (2023) و 2334 (2016).

أخيرا، يجب علينا أن نضمن إحياء عملية سياسية ذات مصداقية ولا رجعة فيها نحو حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة داخل حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف. فذلك هو السبيل الوحيد المجدي لتحقيق السلام العادل والدائم. ويشكل المؤتمر القادم في حزيران/يونيه، الذي ستترأسه فرنسا بالشراكة مع المملكة العربية السعودية، فرصة مهمة لحل القضية الفلسطينية سلمياً وتطبيق حل الدولتين. ولكن تحقيق إمكانية السلام يستلزم أن توقف عدوان إسرائيل واعتداءاتها ومجازرها ضد الفلسطينيين.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر، بدوري، وكيل الأمين العام توم فليتشر على إحاطته المفصلة عن الحالة الإنسانية المزرية في غزة.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الهجوم الإسرائيلي المتجدد على غزة والذي تسبب في سقوط مئات القتلى، بما في ذلك عشرات الأطفال، اليوم وحده. كما أننا نشعر بقلق بالغ إزاء المصير المحفوف بالمخاطر للاتفاق الذي تم التوصل إليه بشق الأنفس لوقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن، وكذلك إزاء التدهور السريع للحالة الإنسانية في غزة.

وكما أكد أعضاء مجلس الأمن مراراً وتكراراً، فمن الجلي أنه من واجب إسرائيل القانوني بموجب القانون الدولي الإنساني السماح بمرور الإغاثة الإنسانية للمدنيين المحتاجين وتسهيل مرورها بسرعة ودون عوائق، ومن بينهم مليون طفل.

إن أخذ الرهائن من قبل حماس أمر غير مقبول تحت أي ظرف من الظروف ويجب على جميع أعضاء المجلس إدانته. ونكرر مطالبتنا بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

ومع ذلك، فإن رفض حماس تنفيذ التزامها لا يبرر منع المساعدات الإنسانية أو استخدامها كورقة مساومة، وهو أمر غير مقبول ومحظور تمامًا بموجب القانون الدولي. كما أنه لا يبرر استئناف الهجوم العسكري المكثف، مما يتسبب في وقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين.

ونحيط علماً بالتصريحات المثيرة للهلع التي أدلى بها وكيل الأمين العام توم فليتشر خلال مؤتمره الصحفي يوم الأربعاء الماضي، حيث تحدث عما شاهده في غزة في كانون الثاني/يناير،

”قلت لزميلي الذي كان معي، لماذا الكلاب سمينة جداً؟ فقال: لأن الكلاب تبحث عن الجثث. وأنت تلاحظ أن الناس نحيفون، ثم ترى ذلك لأميال وأميال وأميال“.

خلال تنفيذ المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار، شهدنا الأثر الحاسم للإرادة السياسية في تخفيف المعاناة الهائلة للمدنيين الفلسطينيين في غزة.

ولكننا نشهد ونستشعر اليوم مرة أخرى، وقد تملكتنا الصدمة والقلق، إحساسا قاتما بتكرار المشهد فيما يتعلق بما يكابده المدنيون في غزة من معاناة وانعدام أمن ودمار وجوع على نحو لا يمكن تصوره منذ أكثر من عام.

لقد أسفرت الهجمات الإرهابية المروعة التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والعمليات العسكرية الإسرائيلية واسعة النطاق عن معاناة شديدة، وهي تسلط الضوء مرة أخرى على ضرورة التحرك نحو إيجاد حل عادل وطويل الأمد للنزاع بين إسرائيل وفلسطين. والخيار الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة هو اتباع نهج رصين قائم على الاعتراف بالحقوق والشواغل المشروعة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

وندعو إسرائيل إلى وقف الهجوم فورا، كما ندعو جميع الأطراف إلى العودة إلى طاولة المفاوضات. ونأمل أن تبذل البلدان الوسيطة، بما في ذلك الولايات المتحدة وقطر ومصر، قصارى جهدها للتوصل إلى وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن. ونعتقد أنه ينبغي تنفيذ جميع مراحل اتفاق وقف إطلاق النار، الذي أيده المجلس من خلال القرار 2735 (2024)، بالكامل، بما يؤدي إلى إطلاق سراح جميع الرهائن والوقف الدائم للأعمال العدائية والبدء السريع في إعادة الإعمار على أساس القانون الدولي.

السيد فو كونغ (*تكلم بالصينية*): أشكر الجزائر والصومال على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم، وأشكر وكيل الأمين العام فليتشر على إحاطته. وأرحب أيضا بالممثل الدائم الجديد لفرنسا.

بفضل تنفيذ وقف إطلاق النار في 19 كانون الثاني/يناير، حصل سكان غزة على بعض من الراحة التي طال انتظارها وخفت حدة الكارثة الإنسانية إلى حد ما. ولكن مع انتهاء المرحلة الأولى في 1 آذار/مارس، لم يدخل اتفاق وقف إطلاق النار مرحلته الثانية. وعلى الرغم من النداءات القوية التي وجهها المجتمع الدولي لتمديد وقف إطلاق النار في غزة والرغبة الشديدة لدى سكان غزة في العودة إلى السلام والهدوء، فإن الحالة تأخذ المسار المعاكس.

وفي 2 آذار/مارس، أعلنت إسرائيل قرارها بوقف دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة. وفي 9 آذار/مارس، قطعت إمدادات الكهرباء عن غزة. ويوم أمس، شنت إسرائيل غارات جوية واسعة النطاق على غزة، أسفرت عن سقوط مئات الضحايا المدنيين. وترى الصين أن الضرر الذي لحق باتفاق وقف إطلاق النار الذي أُبرم بشق الأنفس أمر مؤسف وتعرب عن بالغ القلق إزاء استئناف إسرائيل للأعمال العدائية في غزة. وندين بذلك بشدة. ونوجه نداء قويا للتخلي عن المنطق الزائف القائل بسيادة القوة. فالوسائل العسكرية ليست السبيل الكفيل بحل القضية الفلسطينية – الإسرائيلية.

إن التناقض الصارخ بين 15 شهرا من النزاع الدموي و 42 يوما من وقف إطلاق النار يبين بوضوح أن الاستخدام العشوائي للقوة ليس الطريقة الصحيحة لإعادة الرهائن بل إنه قد يعرضهم لخطر أكبر. وتحث الصين إسرائيل على التخلي عن هوسها باستخدام القوة وعلى وقف العمليات العسكرية في غزة وإنهاء العقاب الجماعي المفروض على سكان غزة فورا. ونطالب بوقف دائم لإطلاق النار في غزة. وكان من المفترض أن يُنفَّذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه تنفيذا كاملا بجدية وبحسن نية؛ وينبغي عدم القيام بأي محاولة لتغييره أو تقويضه في منتصف الطريق. وتحث الصين الأطراف على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بشكل كامل ومتواصل وتتوقع من الدول الضامنة أن تتبع نهجا عادلا ومسؤولا لتيسير التنفيذ المستمر للاتفاق ذي الثلاث مراحل والتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في غزة.

ونعترض بشدة على تسييس المساعدات الإنسانية واستخدامها كسلاح. ويصادف اليوم مرور 17 يوما على التوالي على منع دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة. وأسفر فقدان الطاقة الكهربائية عن تعطيل محطة تحلية المياه، مما أدى إلى تفاقم أزمة نقص المياه. ويشكل استخدام المساعدات الإنسانية كورقة مساومة انتهاكا للقانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني. وتدين الصين هذه الممارسات. ونحث إسرائيل، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني واستعادة إمكانية الوصول الكامل للمساعدات الإنسانية إلى غزة.

وندعو إلى إحياء الآفاق السياسية لحل الدولتين. فتطبيق هذا الحل هو السبيل الوحيد المجدي لحل قضية فلسطين الذي تشكل بموجبه غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، جزءا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية. ونؤيد خطة الإنعاش وإعادة الإعمار في غزة، التي طرحتها مصر ودول عربية أخرى بصورة مشتركة، كما نؤيد البدء في إعادة الإعمار بسرعة على أساس مبدأ حكم أبناء الشعب الفلسطيني لفلسطين وإعادة بناء منازلهم على أرضهم. وينبغي للمجتمع الدولي تكثيف جهوده لدفع عجلة العملية السياسية لحل الدولتين وتقديم الضمانات اللازمة لتحقيق هذه الغاية.

إننا نشهد منذ بعض الوقت نشوء ظاهرة خطيرة في الشرق الأوسط، تتمثل في انتهاك سيادة القانون الدولي والنظام الدولي وتقويضهما. ويبدو أن قانون الغاب يسود فيه – وهو تطور يبعث على الانشغال والقلق. وينبغي لمجلس الأمن، باعتباره الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين، أن يضع حدا في الوقت المناسب لهذه الفوضى. ونؤيد اتخاذ المجلس مزيداً من الإجراءات للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في غزة واستعادة السلام في الشرق الأوسط وإيجاد حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الدانمرك.

أود أن أنضم إلى الزملاء في توجيه الشكر لوكيل الأمين العام فليتشر على إحاطته الواقعية ووصفه المفصل جدا للإنجازات العديدة التي تحققت خلال وقف إطلاق النار.

في البداية، أود أن أعرب عن شعور الدانمرك بالصدمة والحزن للأنباء الواردة من غزة عن سقوط العديد من الضحايا المدنيين في أعقاب الغارات الجوية الإسرائيلية الليلة الماضية. وأود أن أكون واضحة: إن العنف يجب أن يتوقف ويجب احترام أحكام اتفاق وقف إطلاق النار. فوقف إطلاق النار يمكن أن يمهد الطريق لإطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين وضمان وصول المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها إلى المدنيين في غزة. ونحث جميع الأطراف على التحلي بضبط النفس. ويجب على جميع الأطراف أن تحرص على حماية المدنيين تمشيا مع القانون الدولي الإنساني. ونكرر هذه الدعوة اليوم.

إن الحالة الإنسانية في غزة، كما سمعنا عدة مرات هذا الصباح، لا تزال كارثية. ويزيد القرار الذي اتخذته إسرائيل مؤخرا بمنع دخول المزيد من المساعدات الإنسانية تماما وقطع الكهرباء عن القطاع الحالة بؤسا ويهدد بنسف التقدم الذي أُحرز خلال المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار. وبدأت العواقب تتجلى بالفعل. فقد أدى نقص الإمدادات إلى خفض الشركاء في المجال الإنساني لحصص الإعاشة. وتشير تقارير اليونيسف إلى أن ما يقارب مليون طفل في غزة يعيشون الآن، مرة أخرى، دون السلع الأساسية للبقاء. ولن يؤدي استئناف الأعمال العدائية في الآونة الأخيرة إلا إلى تفاقم هذه المعاناة.

وتواصل الدانمرك إدانة الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وتدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن المتبقين. وتشكل سلامة هؤلاء الرهائن ورفاههم مصدر قلق بالغ ونأسف لأن حماس لم تسمح بإيصال المساعدات الإنسانية إليهم.

إن القانون الدولي الإنساني واضح: ينبغي ألا تُستخدم المساعدات الإنسانية كورقة مساومة أو أداة سياسية أبدا. وينطبق ذلك على جميع أطراف النزاع. وإسرائيل، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بموجب القانون الدولي الإنساني بضمان حماية المدنيين وكفالة عدم حرمان السكان المدنيين من الغذاء أو الاحتياجات الأساسية الأخرى، بما فيها المياه. فقد عانى المدنيون في غزة بما فيه الكفاية. ولا غنى عن الإمداد المطرد بالمساعدات لبقاء أكثر من مليوني فلسطيني. ولهم الحق في الحصول على المساعدات الإنسانية. ولهم الحق في المياه النظيفة والأغذية والأدوية. إننا ندعو حكومة إسرائيل إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لضمان تقديم المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق للسكان في غزة وضمان حماية المدنيين وغيرهم من الأشخاص المشمولين بالحماية، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني.

إن التهديد المباشر بحدوث سوء التغذية في غزة يؤثر بالفعل على آلاف الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات. من المرجح أن يكون لقرارات حجب المساعدات الإنسانية والحد من إنتاج مياه الشرب النظيفة عواقب طويلة الأجل على صحة سكان غزة وعلى آفاق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل.

إن المهمة الجسيمة لإعادة إعمار غزة ماثلة أمامنا. إننا بحاجة إلى وقف دائم لإطلاق النار كخطوة أولى لنتمكن من مواجهة هذا التحدي. وندعو الأطراف إلى إيجاد سبيل للمضي قدما في المراحل التالية من

اتفاق وقف إطلاق النار الذي نأمل أن يؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار. ونشيد بالجهود الإقليمية المبذولة من خلال الخطة العربية للتعافي وإعادة الإعمار التي عُرضت في قمة القاهرة الأخيرة. ونؤكد على أن أي خطة لمستقبل غزة يجب ألا يكون فيها أي دور لحماس، ويجب أن تضمن أمن إسرائيل ويجب ألا تؤدي إلى تهجير الفلسطينيين من غزة.

وفي الختام، لقد تحمل السكان المدنيون في غزة الكثير من المعاناة لفترة طويلة جداً، وهم يتطلعون إلى المجلس للحصول على الدعم. ومن حول هذه الطاولة، تقع على عاتقنا مسؤولية أن نتخذ إجراءات ونعمل بشكل عاجل من أجل حل الدولتين – وهو الطريق الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق السلام والأمن الدائمين للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وأود أن أكرر التأكيد على التزام الدانمرك الثابت بهذا الهدف.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة العاجلة في هذا الوقت الحرج، وأن أشكر الجزائر والصومال على طلبهما عقد هذه الجلسة بالنيابة عن مجموعة الدول العربية، وأن أشكر باكستان وسلوفينيا والصين وغيانا وفرنسا والمملكة المتحدة على دعمها لذلك الطلب. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام توم فليتشر، الذي زار غزة والمنطقة مؤخرا، على جهوده الدؤوبة وعلى إحاطته الرصينة والمثيرة للقلق.

وقد طُلب عقد هذه الجلسة في الأصل لمناقشة استخدام إسرائيل للمساعدات الإنسانية كسلاح لأغراض العقاب الجماعي، مع اعتراف القادة الإسرائيليين بذلك علنا – إنهم لا ينكرون ذلك أو يدّعون، كما فعلوا في الماضي، أن مئات وأحيانا آلاف من حمولات الشاحنات من المساعدات الإنسانية كانت موجودة في قطاع غزة. وفي هذه المرة، اتخذوا قرارا علنيا بتحويل المساعدات الإنسانية إلى سلاح، واستخدامها وإيقافها. إنهم لا ينكرون ذلك، ولم يعودوا يشعرون بالحاجة حتى إلى التظاهر بذلك. كان من المفترض أن نجتمع هنا لنناقش كيف أن السكان المدنيين الذين نجوا من الإبادة الجماعية قد واجهوا مرة أخرى انقطاع الوقود والكهرباء مرة أخرى رغم احتياجاتهم الهائلة، مما أدى إلى إغلاق مرافق المياه والصرف الصحي الأساسية وتفاقم الأوضاع الإنسانية المتردية أصلاً في غزة. بالإضافة إلى ذلك، هناك ما يسمى بأوامر الإخلاء، التي تهدف إلى دفع عجلة التهجير القسري. كل ذلك بالإضافة إلى الحصار المحكم الذي يحرم جميع السكان الفلسطينيين المدنيين من المساعدات المنقذة للحياة منذ بداية الشهر.

نجتمع الآن هنا بعد سلسلة من الهجمات الإسرائيلية المميتة التي أودت بحياة المئات من الفلسطينيين الليلة الماضية وحدها. وتشير التقارير الحالية إلى أن أكثر من 400 قتيل ونحو 600 جريح سقطوا في غضون ساعات قليلة خلال الليلة الماضية في أحداث تذكرنا بالقصف الإجرامي الذي تعرض له شعبنا لأكثر من 15 شهراً. وتعود الصور نفسها لتطاردنا: أطفال صغار على نقالات؛ وأشقاء صغار مصابون وخائفون، يحاولون مواساة وطمأنة بعضهم البعض؛ وعائلات بأكملها قُتلت؛ وأطفال وأمهات وآباء يبحثون عن أحبائهم تحت الأنقاض، لا يعرفون ما إذا كانوا أحياءً أم أمواتا. وعاد القصف والموت والدمار والحريق

والخوف إلى الانتشار مرة أخرى في جميع أنحاء قطاع غزة. ويحدث كل ذلك خلال شهر رمضان المبارك، بعد عام واحد من اختيار المجلس لهذه الفترة نفسها، نظرا لأهميتها، للدعوة – للمرة الأولى – إلى وقف إطلاق النار لوقف الإبادة الجماعية ووقف المعاناة الإنسانية التي لا يمكن تصورها (انظر S/PV.9586). في تقاليدنا، لا أحد يقاتل في رمضان. وهذا أمر مستمر من قديم الزمن. ومع ذلك، فإن القادة في حكومة إسرائيل وسلطات الاحتلال، بإجرامهم وقسوتهم وأنانيتهم، يفعلون هذه الأمور رغما عن مارتحا نودو ديلاقتلا للدين أو الإنسانية.

ويتعرض الفلسطينيون للقتل بشكل عشوائي، ويُحرمون من المساعدات الإنسانية بشكل عشوائي، ويتعرضون لتشويههم واعتقالهم بشكل عشوائي. وندين هذه الجرائم بأشد العبارات الممكنة. وهي جرائم لا يمكن تبريرها أبدا، ويجب أن تتوقف فورا. وأتفق مع رئيسة المجلس التي قالت إن من مسؤولية المجلس، والجالسين حول هذه الطاولة، اتخاذ إجراء. يجب أن يتخذ إجراء. ويجب أن يوقف هذه الأعمال الإجرامية. يجب أن يمنعها من حرمان شعبنا من الطعام في شهر رمضان ومنع الماء عنه ومنع المستشفيات من العمل. يجب أن يتخذ إجراء. إن لديه قرارات. يجب أن يتخذ إجراء. إن لديه قوة. ويجب أن يتخذ إجراء، أو كما قال صديقي سفير سلوفينيا، يجب أن يتخذ إجراء، وإلا سيصبح غير ذي أهمية. ويجب أن يخذ إجراء بما يتماشى مع السلطة التي منحها له ميثاق الأمم المتحدة.

إن وقف إطلاق النار يحقق المطلوب. إنه هو الأمر الوحيد الذي يحقق ذلك. لقد أوقف إراقة الدماء. وسمح بدخول المساعدات الإنسانية التي طالما رفضتها إسرائيل. وسمح بإطلاق سراح الرهائن والسجناء. وسمح بإعطاء الجائعين قوت يومهم وتلقي المرضى والجرحى الرعاية الطبية، كما تفرضه مبادئ القانون الدولي الإنساني وإنسانيتنا ذاتها. لقد بدأت الحياة تنتصر على الموت. إن دورنا الجماعي هو ضمان أن تنتصر الحياة، وهذا يتطلب ضمان التنفيذ الكامل والفعال للقرار 2735 (2024). إن القرار 2735 (2024) لا لبس فيه. وهو يحدد بوضوح شروط كل مرحلة والتزامات كل طرف. أما فيما يتعلق بالمرحلة الثانية التي تشمل إطلاق سراح الرهائن والانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الإسرائيلية من غزة، فإن القرار ينص بوضوح أيضاً على أن وقف إطلاق النار سيستمر طالما استمرت المفاوضات وأن المفاوضات ستستمر حتى يتم التوصل إلى جميع الاتفاقات والتمكن من البدء بالمرحلة الثانية. ولا ينبغي اتخاذ قرارات انفرادية تخدم مصالح ذاتية وغير مسؤولة لتبرير خرق وقف إطلاق النار. وبينما تولي إدارة ترامب الأولوية لإطلاق سراح الرهائن، من الواضح أن اهتمام نتنياهو ببقائه السياسي الأناني يفوق بكثير اهتمامه ببقاء الرهائن.

والقرار واضح أيضاً في رفض أي محاولة للتغيير الديموغرافي أو الإقليمي في قطاع غزة، بما في ذلك أي إجراءات تقلص مساحة قطاع غزة – وهو هدف تواصل إسرائيل السعي لتحقيقه، حيث يظل التهجير القسري الجماعي والضم القسري هدفين أساسيين لها في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

كما يكرر القرار تأكيد التزام المجلس الثابت برؤية حل الدولتين تعيش بموجبه دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام وضمن حدود آمنة ومعترف بها، بما يتفق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويشدد على أهمية توحيد قطاع غزة مع الضفة الغربية تحت السلطة الفلسطينية.

وهذا هو السبيل الوحيد للمضي قدماً – الحفاظ على وقف إطلاق النار وتنفيذه بالكامل وتحويله إلى مسار واضح وفوري نحو الاستقلال الفلسطيني ووقف إطلاق النار للجميع. يجب على المجلس أن يتصرف الآن. ويمكن للمجلس أن يتخذ إجراء لكي لا يسمح بخرق وقف إطلاق النار ولكي لا يسمح بتجويع الشعب الفلسطيني.

لقد بذلت دولة فلسطين والبلدان العربية، بدعم من الكثيرين حول العالم، كل جهد ممكن لضمان وضع غزة بشكل خاص وفلسطين بشكل عام على مسار مختلف، نحو الحياة والحرية، لتغيير الواقع الذي عانى منه شعبنا طويلاً وتغيير منطقتنا إلى الأبد ونحو الأفضل، لصالح جميع الدول والشعوب.

وقد أقر مؤتمر القمة العربي رؤية واضحة مصحوبة بخطة محكمة، وأيدها الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي وحظيت بترحيب عالمي. وأشار العديد من أعضاء المجلس في بياناتهم إلى تأييدهم لما اعتُمِد في مؤتمر القمة العربي. وبدأ يلوح بصيص أمل في الأفق – بزوغ إمكانية تغيير المأساة في الشرق الأوسط إلى شيء مختلف وواعد. ولعل هذا هو السبب في أن قادة إسرائيل المتطرفين المجرمين الذين يريدون أن يقضوا على احتمال أن يشرق بصيص الأمل هذا فعلوا ما فعلوه الليلة الماضية من أجل تدمير جهودنا جميعاً لفتح باب السلام. إنهم يحاولون إغلاق هذا الباب وفتح باب الحرب والدمار وقتل الناس.

وينبغي دعم جهود العرب ومنظمة التعاون الإسلامي، التي أشار إليها أعضاء المجلس، وليس عرقلتها وتخريبها. فهي تقدم السبيل الوحيد القابل للتطبيق للخروج من النزاع والوصول إلى السلام. ولديها قوة تحويلية. فلتدعوها تثمر. دعوها تصبح واقعاً جديداً. وعلى المجلس ألا يسمح بالخيار الآخر المتمثل في الحرب والدمار وإزهاق الأرواح، وخاصة أرواح الأطفال والنساء. إن السلام ينقذ الأرواح؛ والحرب تزهقها. يجب أن يتخذ المجلس إجراء وأن يختار السلام.

نحن، فلسطين والبلدان العربية، نتصرف بمسؤولية وعزم لإنهاء هذا النزاع نهائياً. ولن ندخر أي جهد، ونحتاج إلى كل المساعدة التي يمكننا الحصول عليها. ويجب على المجلس أن يساعدنا. يجب على المجلس أن يتخذ إجراء. إننا نريد السلام. ولدينا خطة. ولدينا بديل. ولدينا خيارات. وهي واضحة وضوح الشمس. يجب على المجلس أن يساعدنا وأن يعمل معنا لصنع السلام. هذا هو الخيار المتاح أمام العالم لجعل الحرب غير مقبولة وإيقافها ورؤية وقف إطلاق النار يسود.

ويبدأ ذلك بدعم الخطة العربية لإعادة الإعمار التي أشار إليها العديد من المتكلمين؛ ودعم تحمل الحكومة الفلسطينية لمسؤولياتها في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة؛ ونشر بعثة مكلفة من الأمم المتحدة على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وتحقيق وقف إطلاق نار كامل وشامل ودائم ودعم إنهاء الاحتلال واستقلال فلسطين، وتنفيذ حل الدولتين وتحقيق السلام والأمن المشترك.

هذه لحظة تاريخية على الجميع أن يختاروا فيها موقفهم وأي رؤية ينشدون أن تسود. إن الأيام القليلة القادمة حاسمة ويمكنها إما أن تضعنا على الطريق الصحيح أو الخطأ، مع ما يترتب عن ذلك من آثار شديدة على المنطقة والعالم. ويجب أن يساعدنا المجلس في هذه الأيام القليلة على وقف إطلاق النار وليس

استمرار الحرب. يجب أن تسود الحياة. ويجب أن تسود الحرية. ويجب أن يسود السلام. إنني أتحدث إلى مجلس الأمن الجبار. وهو يجب أن يتصرف وأن يساعدنا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد ميلر (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): إنا متمسكون بالتزامنا بإعادة الرهائن ودحر حماس. وقد حان الوقت لكي يأخذ المجتمع الدولي التزامنا على محمل الجد. سنعيد كل الرهائن إلى ديارهم حتى آخر رهينة. لقد رفضت حماس إطلاق سراح رهائننا ورفضت مرة بعد أخرى جميع العروض، سواء تلك التي قدمتها الولايات المتحدة أو الدول الوسيطة، حتى لفترة شهر رمضان. وبالتالي، فإن العودة إلى القتال ضرورية.

إن جيش الدفاع الإسرائيلي يهاجم أهدافاً لمنظمة حماس الإرهابية لتحقيق أهدافنا. وتشمل هذه الهجمات الدقيقة قادة حماس الإرهابيين والخلايا الإرهابية ومواقع الإطلاق ومخزونات الأسلحة والبنية التحتية العسكرية الإضافية التي تستخدمها هذه المنظمات الإرهابية لمواصلة التخطيط للهجمات وتنفيذها ضد المدنيين الإسرائيليين وجنود جيش الدفاع الإسرائيلي.

ومع ذلك، نُجرُّ اليوم إلى نقاش ليس للتخفيف من المعاناة، وليس طلباً للحقيقة، بل إرضاءً للمآرب السياسية لبعض أعضاء المجلس. إن الذين يتظاهرون بالقلق ويستخدمون الخطاب الإنساني كسلاح يغضون الطرف عن السبب الرئيسي وراء المعاناة في غزة، أي منظمة حماس الإرهابية التي لا تزال تحتجز 59 رهينة بريئة. وأما الذين يساورهم حقا القلق إزاء الأزمات الإنسانية، فهناك أزمة ينبغي أن تكون ذات أهمية قصوى تتمثل في استمرار احتجاز الرهائن في الأسر الوحشي لحماس، وهم رجال ونساء وأطفال وشيوخ أبرياء اقتُلعوا من ديارهم وتعرضوا لأهوال تفوق الخيال. ويُعتقد أن العديد منهم قد ماتوا بالفعل، بينما يستمر تعذيب آخرين يومًا بعد يوم. لقد حُرموا منذ أكثر من عام وأربعة أشهر من أشعة الشمس والرعاية الطبية والحضن الدافئ لعائلاتهم. ولا تُعرف أحوالهم ولا يمكن تصور المعاملة التي يلقونها. هذه هي الأزمة الإنسانية الأكثر إلحاحًا، ولكن الذين يدّعون أنهم أشد المدافعين عن حقوق الإنسان قد باتوا صامتين بطريقة أو بأخرى بشأن هذه المسألة. فلنكن واضحين إذن في أن أي مناقشة للمعاناة الإنسانية لا تُستهل بالإفراج عن الرهائن ليست مناقشة صادقة.

لقد اتخذت إسرائيل على مدى شهور خطوات غير مسبوقة لتيسير دخول المعونة الإنسانية إلى غزة. إن إسرائيل تشن الحرب ضد حماس، وليس ضد المدنيين في غزة. ولكن على الرغم من جهودنا المبذولة، ترفض حماس جميع الفرص لإحلال السلام؛ وترفض إطلاق سراح الرهائن. وعلى مدار ستة أسابيع ما بين شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وحدهما، سهلت إسرائيل دخول كمية غير مسبوقة من المساعدات الإنسانية إلى غزة تتجاوز 25 000 شاحنة من المساعدات، أي أكثر من 4 200 شاحنة في المتوسط أسبوعيا. وكانت تلك الشاحنات تحمل الأغذية واللوازم الطبية والسلع الأساسية. وهذه ليست تكهنات أو خطابات سياسية، بل هي في الواقع معلومات موثَّقة ويمكن التحقق منها وتأكيدها من جانب المنظمات التي توزع المساعدات وتقدّمها.

وبالإضافة إلى آلاف الشاحنات التي تحمل المساعدات، كانت المخابز تعمل في جميع أنحاء غزة وتنتج ملايين الأرغفة من الخبز يوميا. وأدت زيادة شحنات الوقود في شمال غزة وحدها إلى زيادة إنتاج المخابز بنسبة 40 في المائة. إن القول بتضور سكان غزة جوعًا في الوقت الحالي افتراء وغير صحيح بكل بساطة. واستمرت أيضا عمليات تسليم الوقود والغاز خلال تلك الفترة. ودخل إلى غزة ما يقرب من 000 1 ناقلة وقود، بما في ذلك 275 ناقلة إلى الشمال. إن الادعاء بأن انقطاع الكهرباء قد تسبب في انهيار إنساني في غزة مبالغ فيه إلى حد كبير، خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية للمياه. فقد أُرسلت أنابيب المياه ومواد الصيانة المتعلقة بمياه الصرف الصحي إلى شمال غزة، مما يضمن استمرار عمل البنية التحتية.

وسُلمت أكثر من 000 840 خيمة خلال الفترة ذاتها التي امتدت لستة أسابيع. لقد كانت مهمة لوجستية ضخمة حظيت بدعم الشركاء الدوليين ويسرتها إسرائيل.

فلنكن واضحين تماما: إذا كانت غزة ترزح تحت وطأة المعاناة، فهذا ليس بسبب نقص المساعدات. والسبب هو أن حماس اختطفت مجموعة كاملة من السكان المدنيين من أجل تحقيق غاياتها العنيفة. إن حماس تحوّل مسار الأغذية. وحماس تخزن الوقود. وحماس تحول المستشفيات والمدارس ومرافق الأمم المتحدة إلى مراكز للقيادة، مما يكفل استمرار المعاناة حتى في ظل وجود المساعدات الإنسانية. ولكن أصبحت حماس بطريقة ما في مناقشات مجلس الأمن فكرة ثانوية أو ملاحظة هامشية أو مجرد أمر مزعج في أفضل الروايات. وبدلاً من التساؤل عن سبب استمرار حماس في إطالة أمد الحرب، وبدلاً من التساؤل عن سبب رفض حماس تمديد وقف إطلاق النار الذي كان من شأنه أن يحرر المدنيين من المعاناة، وبدلاً من التساؤل عن سبب احتجاز حماس للرهائن في ظروف مروعة، بدلاً من طرح هذه الأسئلة، يختار بعض الأعضاء أن يسيئوا إلى إسرائيل، الطرف الوحيد في هذا النزاع الذي يضطلع بالتزاماته الإنسانية ويتخذ خطوات للوفاء بها.

لن تقبل إسرائيل أي محاضرات من الذين يستغلون المعاناة الإنسانية لتحقيق مكاسب سياسية. وإذا كان المجلس يود إنهاء المعاناة، فيجب أن يطالب بالإفراج فورا ودون قيد أو شرط عن الرهائن. ولا يمكن تحقيق أي تقدم حتى يحدث ذلك. ولا يمكن التراجع أمام الشر الذي نواجهه. لقد وصلت كميات هائلة من المساعدات الإنسانية بتنسيق وتيسير من إسرائيل – على الأقل تلك الكميات التي لم تستولِ عليها حماس – إلى كل الفئات السكانية في غزة، باستثناء فئة واحدة على نحو مأساوي وهي الرهائن. وبينما يستفيد المدنيون في غزة من الأغذية والأدوية والمأوى والدعم، يقبع هؤلاء الأفراد الأبرياء في ظروف عصية على فهم البشر. وهذا تذكير صارخ بالتفاوت الأخلاقي الكبير بين إسرائيل وحماس.

يشكل إطلاق سراح الرهائن الخطوة الأولى والأكثر إلحاحًا والأهم نحو إنهاء الحرب. ويستحق شعب غزة مستقبلاً لا وجود فيه لحماس وللألم الذي سببته. ويجب أن تلامس أشعة الشمس مرة أخرى وجوه الإسرائيليين الأبرياء الذين يصابون بالهزال في شبكة أنفاق حماس وأن يحتضنوا أحباءهم. وهذا هو الطريق الصحيح الوحيد الذي يفضي إلى السلام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد عبد العزيز.

السيد عبد العزيز: يسعدني أن ألقي هذا البيان اليوم باسم جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء وأن أستهله بالإعراب، سيدتي الرئيسة، عن التقدير لرئاستكم المتميزة للمجلس ولاستجابتكم لطلب مجموعة الدول العربية وجامعة الدول العربية ودول أخرى عديدة لعقد هذه الجلسة لتعزيز العمل الدولي من خلال مجلس الأمن للتصدي لاستئناف إسرائيل لقصفها العسكري الوحشي لقطاع غزة وللتدهور المستمر للوضع الإنساني في القطاع نتيجة للقيود التي فرضتها وتفرضها إسرائيل على إدخال المساعدات الإنسانية، في استمرارٍ لسياسة التجويع والتعطيش المحرمة دوليا. وأعرب في الوقت نفسه عن كل التقدير لوكيل الأمين العام توم فليتشر على إحاطته الهامة واقتراحاته البناءة.

سبق أن أكدت القمة العربية في إعلان البحرين في 16 أيار/مايو 2024 وعاودت القمة التأكيد في بيان القاهرة الصادر عن القمة العربية غير العادية التي عُقدت تحت شعار "قمة فلسطين" في 4 آذار/مارس 2025 على إدانة سياسات التجويع والأرض المحروقة الهادفة لإجبار الشعب الفلسطيني على الرحيل من أرضه. وشددت قمة القاهرة على إدانة القرار الصادر مؤخرا عن الحكومة الإسرائيلية بوقف إدخال المساعدات الإنسانية لقطاع غزة وغلق المعابر المستخدَمة في أعمال الإغاثة. كما قررت القمة رفض استخدام إسرائيل لسلاح الحصار وتجويع المدنيين لمحاولة تحقيق أغراض سياسية وشددت على الأولوية القصوى لاستكمال تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لمرحلتيه الثانية والثالثة. ويؤكد كل ذلك على الرابطة الجوهرية بين التوصل إلى الوقف الكامل والشامل لإطلاق النار وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه بالوساطة الأمريكية المصرية القطرية والسماح بدخول المساعدات الإنسانية بدون انقطاع وبكثافة عالية والبدء فوراً في تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة التي اقترحتها جمهورية مصر العربية، بالتنسيق الكامل مع دولة فلسطين والدول العربية واستنادا إلى الدراسات التي أُجريت من قِبل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التعافي المبكر وإعادة إعمار قطاع غزة، واعتمدتها قمة القاهرة باعتبارها خطة عربية جامعة واعتمدها الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي بعد ذلك.

فبعد أن قتلت الحرب الإسرائيلية على غزة، والتي استمرت لأكثر من 470 يوماً، أكثر من 000 48 فلسطيني، منهم ما يقرب من 000 18 من الأطفال و 000 13 من النساء، وخلفت تدميراً شبه كامل للمنشآت الصحية والتعليمية والبنية التحتية وكل مقومات الحياة في غزة، لا شك أن استئناف القصف العسكري الوحشي المكثف لقطاع غزة واستشهاد أكثر من 400 فلسطيني في غزة أمس فقط وتكثيف إسرائيل من تنفيذ سياسة التجويع والحصار على قطاع غزة والتي تمثَّل آخرها بقرار وزارة الطاقة الإسرائيلية بقطع التيار الكهربائي عن المنشآت الحيوية بالقطاع، بما في ذلك محطات تحلية المياه الرئيسية، الذي أضاف التعطيش إلى التجويع، يفاقم من معاناة أكثر من مليوني فلسطيني يعيشون في ظروف قاسية قاهرة. كل هذه الهجمات والإجراءات اللاإنسانية المدانة والمرفوضة لا يمكن توصيفها إلا كعقاب جماعي تنتهجه إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني الأعزل وعلى نحو يتنافى والقيم والمبادئ الإنسانية، التي تقوم عليها ومن أجلها هذه المنظمة، ويشكل تحديا للإرادة الدولية التي ساندت وقف إطلاق النار.

ومع تفاقم الأزمة على هذا النحو واستئناف إسرائيل لقصفها العسكري المكثف لقطاع غزة أمس، تشدد مجموعة الدول العربية على حتمية أن ينهض مجلس الأمن بمسؤوليته هذه المرة وأن يجبر المجلس إسرائيل

على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك فتح كافة المعابر أمام المساعدات الإنسانية والإيوائية والمستلزمات الطبية والوقود وإعادة التيار الكهربائي للقطاع بالكامل، بما في ذلك محطات المياه، وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان والتخفيف من معاناتهم. وتحذر المجموعة من تبعات إخفاق المجلس في اتخاذ هذه الإجراءات والتي تنذر بخطر وقوع كارثة إنسانية كبرى لن تحمد عقباها. كما تؤكد مجموعة الدول العربية وجامعة الدول العربية على أن استمرار هذه الأزمة ومنع أو عرقلة وصول هذه المساعدات يمثل انتهاكا جسيما لالتزامات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وقواعد حقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، لا سيما الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه 2024 والإجراءات المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية وما صدر من الجمعية العامة ومجلس الأمن من قرارات بناء عليها. كما تؤكد مجموعة الدول العربية وجامعة الدول العربية على ضرورة تفعيل مجلس الأمن لآليات الرقابة الدولية لضمان وصول المساعدات بشكل آمن ومستدام إلى جميع الفلسطينيين المحتاجين وعلى ضرورة تعزيز الجهود الدولية لضمان حماية المدنيين الفلسطينيين وتلبية احتياجاتهم الأساسية بشكل فوري وفاعل. ونؤكد في هذا الإطار على مركزية الدور الإنساني الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في غزة والذي لا يمكن استبداله بأي جهة أخرى. ونشدد على أهمية ضمان استمرارها في تأدية خدماتها الحيوية للاجئين الفلسطينيين وفقًا لتكليفها الصادر عن الأمم المتحدة.

تشيد مجموعة الدول العربية بالجهود المضنية التي قادتها مصر وقطر والولايات المتحدة في التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، بما في ذلك إطلاق سراح الرهائن والمحتجزين. وتؤكد على ضرورة ممارسة مجلس الأمن أقصى ضغط على إسرائيل لوقف عدوانها العسكري الذي استأنفته أمس ولاستكمال تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، بما يشمل مرحلتيه الثانية والثالثة وجميع بنوده الأخرى، وبما يؤدي إلى التوصل إلى الوقف الدائم للعدوان على غزة، وانسحاب إسرائيل كليا من القطاع وتيسير عودة أهالي غزة إلى مناطق سكنهم، بما في ذلك شمال القطاع، تماشيا مع قرارات مجلس الأمن وأبرزها القرار 2735 (2024). وتؤكد مجموعة الدول العربية وجامعة الدول العربية على أهمية البناء على هذه الجهود من أجل الشروع في تنفيذ الخطة العربية للتعافي المبكر وإعادة إعمار غزة. كما نثني على جهود مصر ودولة فلسطين في التحضير لعقد مؤتمر دولي حول إعادة الإعمار، بالتعاون مع الأمم المتحدة، والذي ستستضيفه القاهرة في المستقبل القريب. ونحث الشركاء في المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية على توفير كل الدعم السياسي والمالي لضمان تنفيذ هذه الخطة الطموحة وبالأيادي الفلسطينية بغية إعادة تأهيل القطاع وإعماره بالسرعة المنشودة. كما نشدد معا على أهمية تزامن تنفيذ هذه الخطة مع إطلاق جهد دولي فاعل يهدف إلى تحقيق السلام الدائم بما يحفظ الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني ويحقق تطلعاته المشروعة في إقامة دولته المستقلة وانضمامها كعضو كامل بالأمم المتحدة، بما في ذلك السعي الدولي لإنجاح المؤتمر الدولي الذي سيُعقد بالأمم المتحدة في حزيران/يونيه 2025 تحت الرئاسة السعودية الفرنسية ضمن جهود مبادرة حل الدولتين التي تلقى دعما دوليا متزايدا كل يوم.

ختاما، تجدد مجموعة الدول العربية وجامعة الدول العربية التأكيد على تضامنها الكامل مع الشعب الفلسطيني وعلى دعمها القوي لصموده التاريخي على أرضه وتمسكه بها ورفضه التهجير منها. ونؤكد على أن استمرار العمليات العسكرية والحصار والتجويع والتعطيش والإجراءات القمعية التي تقترفها إسرائيل لن يؤدي إلا إلى مزيد من التدهور في الأوضاع الإنسانية والأمنية، مما يهدد أمن المنطقة بأسرها. ونجدد تأكيدنا على أن الحل الوحيد لهذا النزاع يكمن في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامته لدولته المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين ومبادرة السلام العربية وانضمام دولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلبت ممثلة الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة شي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يسعني إلا أن أشير إلى أن بعض السلوكيات التي تخللت هذه الجلسة، بما في ذلك مغادرة القاعة وترك مقعد شاغر بينما كان ممثل إسرائيل يتكلم بموجب المادة 37، لا تتوافق مع آداب اللياقة التي نتوقعها في القاعة. أردت ببساطة تسجيل ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة 12/35.